المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 —— Online ISSN 2790-1254
العدد 7A لسنة 2022
No. 7A – December 2022

محمد سعيد الغزي ودوره السياسي في سورية حتى عام 1967

م.د. وسيم عبد الامير وهيب الحسناوي
وزارة التربية العراقية/المديرية العامة لتربية القادسية
wsymalhsnawy@gmail.com
07801362244

ملخص البحث

محمد سعيد الغزي شخصية دمشقية عريقة ،رجل قانون وسياسي قدير ،أنتخب نائباً عن دمشق لأكثر من مرة ،وأصبح وزيراً في حكومات مختلفة وأستطاع من ترأس حكومات سورية عديدة وتمكن من الوصول لرئاسة مجلس النواب السوري لدوره السياسي الهام ولمكانته الاجتماعية الرفيعة ،وكان خير مدافع عن حقوق بلاده ،قارع سلطة الانتداب الفرنسي ،وكان من أشد المعارضين لسياستها الانتدابية التسلطية وللحكومات الضعيفة الموالية لفرنسا.

الكلمات المفتاحية الاوضاع السياسية في سورية ،محمد سعيد الغزي ،حكومات العزي الاولى والثانية ،دور محمد سعيد الغزي النيابي

Muhammad Saeed Al Ghazi and his political role in Syria until 1967

Waseem Abdlameer Waheeb

Abstract

Muhammad Saeed Al Ghazi is considered one of the influencial Damascus national figures, and was an experienced jurist and politician, He was elected as a deputy for more than once and became a prime minister in different governments because of his higher political and social roles he was the best defender of the rights of his country and the opponent of the French, Mandate authority and of the strongest opponents of its despotic policy and the weak governments loyal to France.

Keywords: the political situation in Syria, Muhammad Saeed al-Ghazi, the first and second governments of al-Azzi, the parliamentary role of Muhammad Saeed al-Ghazi

المقدمة

لم تستقر الأوضاع العامة في سورية وخصوصاً السياسية منها لسوء الإدارة وما عانته من الاهمال وتسلط سواء كان أبان السيطرة العثمانية (1516- 1918) او خلال السيطرة الفرنسية عليها (1920-1946) مما انعكس سلباً على المجتمع السوري ،إذ عانت من ظلم الحكام فكثرت الاضطرابات والاحتجاجات والثورات من قبل الشعب السوري معلناً رفضه القاطع لتجزئه أرضه وتقسيمها على اساس طائفي من قبل المحتلين بقصد اضعاف الروح الوطنية ،على أثر تلك الاوضاع غير المستقرة ظهرت العديد من الشخصيات الوطنية المعارضة للسيطرة الفرنسية من مختلف طبقات المجتمع الدمشقي وخصوصاً الطبقة المثقفة المتعلمة المدافعة عن حقوق الوطن المشروعة ،التي كانت تسعى لتحقيق الأماني الوطنية المتمثلة بوحدة الأراضي السورية والاستقلال التام وحرية الفكر وأكدت على ضرورة تأسيس مجلس نيابي وطني حر بعيد عن سيطرة أو تأثير سلطة الانتداب الفرنسي وضرورة تكوين حكومة وطنية منتخبة وأهمية سن دستور وطني ونبذ الحكومات الضعيفة الموالية لفرنسا ،فكان من بين تلك الشخصيات الوطنية الدمشقية (محمد سعيد الغزي) بوصفه من العوائل الدمشقية العريقة ورجل قانون وسياسي قدير ،إذ انتخب لأكثر من مرة واصبح وزير في حكومات مختلفة وأستطاع من ترأس حكومات سورية بل استطاع

من الوصول لرئاسة مجلس النواب السوري لدوره السياسي الهام ولمكانته الاجتماعية الرفيعة فكان خير مدافع عن حقوق بلادة وقارع سلطة الانتداب الفرنسي ،وكان من أشد المعارضين لسياستها الانتدابية التسلطية وللحكومات الضعيفة الموالية لفرنسا ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث لكون الغزي من الشخصيات السياسية المؤثرة التي كان لها دور فاعل بالواقع السياسي السوري ،وكان سبب اختيار هذا الموضوع لأنه لم يتناول الباحثين والمهتمين بالتاريخ السوري لهذا الموضوع سابقاً فكان موضوع بكر ومادة خصبة يستحق الدراسة ،ويهدف البحث لتسليط الضوء ولكشف وبيان دور وموقف الغزي بمختلف الاتجاهات سواء السياسية منها أم الاقتصادية أم الاجتماعية ،وفيما يخص المنهج الذي استخدام خلال البحث هو وحدة الموضوع حسب التسلسل التاريخي ،قسم الباحث البحث إلى مقدمة واربعة محاور وخاتمة جاء المحور الأول بعنوان محمد سعيد الغزي ولادته ودراسته وبداية دخوله المعترك السياسي ،أما المحور الثاني فكان بعنوان محمد سعيد الغزي والعمل التشريعي، وسلط المحور الثالث الضوء على المهام الوزارية التي وصل لها محمد سعيد الغزي ،وكان مدار المحور الرابع بعنوان محمد سعيد الغزي ومهام السلطة التنفيذية ،أما الخاتمة فقد جاءت بأهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث من خلال البحث ،وأعتمد البحث على مصادر عديدة من أبرزها الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ومحاضر مجلس النواب السوري التي تعد العمود الفقري والمادة الغنية والخصبة للبحث لأهميتها وثراء المعلومات التي تحتويها ،وكتاب المجالس التشريعية في سورية 1877-1994من اصدار مركز المعلومات القومي السوري ،وكتاب السياسة السورية والعسكوريون1945-1958لجوردون هاء توري، وكتاب هؤلاء حكموا سورية لعدنان منافيجي وسليمان المدني، وكتاب الحركة القومية العربية في سورية من خلال تنظيماتها السياسية 1948-1967 لنجاح محمد، وكتاب الصراع على سورية دراسة للسياسة العربية بعد الحرب1945-1958 لباترك سيل، وكتاب مذكراتي صفحات من تاريخ سورية الحديث1920-1958لحسن الحكيم ،وكتاب سجل الحكومات والوزارات السورية 1918-2010 لمازن يوسف صباغ ،بالاضافة لبعض الرسائل والاطاريح الجامعية ذات الصلة بالموضوع ،فضلاً على المراجع الاخرى المختصة بتاريخ سورية الحديث .

المحور الاول: محمد سعيد الغزي (ولادته ،دراسته ،بداية دخوله المعترك السياسي).

رجل قانون وسياسي سوري قدير ،ولد محمد عبد الوهاب سعيد الغزي في حي العقيبة بمدينة دمشق عام 1897،نشأ وترعرع فيها وأكمل دراسته الأولية في مدارسها وسافر الى اسطنبول لإكمال دراسته وتخرج من معهد الحقوق عام 1920ثم عاد لبلاده ،وفي عام 1921مارس مهنة المحاماة في دمشق وانتخب عضواً في مجلس نقابة المحامين السوريين ثم أصبح أميناً لسر هذا المجلس ،متزوج وله ثلاث أولاد ،وكان من أشد المدافعين عن حقوق بلادة يسعى جاهداً لتحقيق وحدة الاراضي السورية وصولا الى الحرية والاستقلال التام[1]،وفي عام 1922 أنظم الى صفوف حزب الشعب ،وفي عام 1927 أنتقل وأنظم الى صفوف الكتلة الوطنية ،لكن بعد الضعف الذي دب في صفوفها وما أصابها من تصدع والانشقاقات التي ضربتها منذ عام 1946 إذ ادى ذلك الى ضعفها وإنتهاء دورها السياسي على أثرها أستقال الغزي من الكتلة الوطنية ،وفي عام 1947أنتقل وأنظم الى الحزب الوطني الا أنه أستقال بعد فترة وجيزة ولم ينتم لأي حزب سياسي فيما بعد إذ فضل أن يكون سياسي مستقل[2]،أستطاع الغزي من أن يكون نائباً عن دمشق في دورات عديدة وتقلد مناصب وزارية عديدة في حكومات مختلفة واستطاع من تشكيل حكومتين بفترات زمنية مختلفة لدوره السياسي الهام ولحنكته السياسية فضلاً عن أدراكه والمامه بالأنظمة والقوانين ،ولما عرف عنه من دفاعه عن حقوق بلاده بوصفة رجل قانون فضلاً لنزاهته ،أعتزل العمل السياسي أواخر حياته ،توفي في 18 أيلول 1967عن عمر 74 عام زاخر بالعطاء السياسي الوطني مدافعا عن قضايا بلده وعن حقوق شعبه[3].

المحور الثاني: محمد سعيد الغزي والعمل التشريعي .

عرف عن الغزي أنه رجل قانون من الطراز الأول ،وكان مدافعاً بشكل متواصل عن حقوق شعبه ،ولدوره السياسي الهام ولمواقفه الوطنية الشجاعة استطاع الغزي من الوصول للمجلس النيابي نائباً عن مدينة دمشق لمرات عديده ،اذ أصبح عضو الجمعية التأسيسية لعام 1928 وكان أحد الاعضاء اللجنة القانونية المشرعة المكلفة بسن الدستور السوري لعام 1928 ،وكذلك فاز في انتخابات عام 1943 و1947 و1954 و 1961 ،وأصبح رئيساً للمجلس التأسيسي والنيابي السوري من 13 أيلول 1962 الى 7 أذار 1963 [4].

اولا: محمد سعيد الغزي نائباً في مجلس النواب السوري.

أ/الغزي والجمعية التأسيسية (9حزيران 1928-11آب1928).

بعد أن أعلن عن النتائج النهائية للانتخابات الجمعية التأسيسية لعام 1928تمكن سعيد الغزي من أن يكون نائباً عن مدينة دمشق [5]،وطبقاً لنظام الداخلي للمجالس النيابية حينما افتتحت الجلسة الاولى في 9حزيران1928ترأس الجلسة الاولى اكبر الاعضاء سناً وهو النائب محمد الاضه لي بالإضافة الى عضوية اصغر نائبين لأمانة سر مجلس النواب وهما النائب سعيد الغزي والنائب نقولا جانجي ،وانتخب الغزي ايضاً عضواً مشرعاً في اللجنة المكلفة بسن اول دستور سوري بوصفة رجل قانون بارز [6] وذلك لأهمية المرحلة التي كانت تمر بها سورية ساعية لاستكمال استقلالها وسيادتها ،الا أن فرنسا سرعان ما اغلقت المجلس التأسيسي لان الدستور السوري الجديد قد نص على استقلال سورية ووحدة اراضيها وانهاء الانتداب الفرنسي وتكوين جيش وطني وحق التمثيل الخارجي وهذا ما يتقاطع مع مصالح فرنسا ،هذا يعني ان التجربة النيابية الاولى كانت قصيرة جداً إذ استمرت عمل الجمعية شهر ويومين فقط [7] ،ونتيجة لذلك لم يكن للغزي اي مداخلات او أراء داخل الجمعية التأسيسية لممارسة سلطة الانتداب الفرنسي سياسة التضيق على النواب الوطنيين لأنها أدركت أنهم نواب وطنين معارضين لسياسة فرنسا الانتدابية في سورية مما سارعت بغلق الجمعية التأسيسية مما يعني انها كانت تجربة نيابية قصيرة .

ب/الغزي والمجلس النيابي (17 آب 1943 - 31 ايار1947).

أعلن عن النتائج النهائية للانتخابات النيابية لعام 1943واصبح سعيد الغزي نائباً عن مدينة دمشق وتم انتخاب الغزي لمنصب النائب الاول لرئيس مجلس النواب السوري[8]،وكان للغزي بعض المداخلات والآراء تحت قبة المجلس النيابي **ومنها ما يتعلق بالانتخابات النيابية** كاعتراضه على طلب احد النواب المتضمن انتخاب اميني السر ومراقبين المجلس النيابي بورقة انتخابية واحدة وقال الغزي بما نصه" **ان الدستور صريح وواضح في هذه الفقرة اذ اكد ان المجلس ينتخب امين السر والمراقبين وقد فرق بينهما ويجب ان ينتخب كل فريق على حدة**"[9] ،وطالب الغزي بضروه الاسراع بتدقيق المحاضر المتعلقة بالطعون الانتخابية التي تخص بعض النواب الواردة للمجلس النيابي وقال ما نصه " **يتوجب الاسراع بتدقيق المحاضر المتعلقة بالطعون منها يحتاج الى تدقيق عميق ومنها لا يحتاج لذلك** "[10] ،وأكد الغزي على ضرورة ان يكون رواتب السادة النواب مناسبة وملائمة مع المهام الملقاة على عاتقهم وقال ما نصه " **ان التعويضات التي تعطى للنواب يجب أن تكون متناسبة مع كرامة المهنة الملقاة على عاتق النائب ،فالنائب له صفة تمثيلية ويجب ان لا يعطى راتباً يقل عن رواتب الموظفين في الدرجة الاولى** "[11]،وأشار الغزي على عدم وجود مانع قانوني من جواز جمع الاستاذ الجامعي ما بين الراتب التقاعدي وتعويض المجلس النيابي للاستفادة من خبراته وقال ما نصه "**ان الاستاذ في التدريس العالي له حقوق ويمكن الاستفادة من خبراته كالموظف المتقاعد ويجوز الجمع ما بين راتب التقاعد وتعويض النيابة** "[12]،وبعد أن قسمت الطعون الخاصة ببعض النواب المقدمة للمجلس النيابي على اللجان النيابية طالب الغزي مناقشة هذه الطعون اثناء انعقاد جلسة المجلس باعتبار أن رؤساء واعضاء اللجان هم بالأصل نواب وموجودين حالياً ضمن انعقاد الجلسات اختصاراً للوقت وللإسراع بإنجاز الاعمال المناطة باللجان وقال ما نصه " **أرى ان تقدم تقارير الطعون الى المجلس رأساً وبشكل مباشر يكون اسهل وايسر لحضور رؤساء واعضاء اللجان فضلا ان جميعهم نواب في المجلس النيابي، وبما ان مناقشة هذه**

التقارير ستعرض على المجلس فاختصاراً للوقت يمكن للمجلس ان يتشاور بالإعمال دون تعطيل المجلس"[13]،وتداخل الغزي على اعتراض النائب رشدي كيخيا[14] المتضمن أن عدد الوزراء في حكومة سعد الله الجابري[15] الاولى(19آب1943-14تشرين الاول1944) اكثر من ثمان وزراء واوضح الكيخيا أن هذا مخالف للدستور السوري الا أن الغزي سرعان ما تداخل واوضح التفسير الدستوري باعتباره رجل قانون واحد المشرعين للدستور السوري بما نصه" **ان اعتراض الاخ كيخيا غير وارد وغير مقبول لان الدستور نص على عدد الوزراء العاملين ، فلو كان رئيس مجلس الوزراء احتفظ لنفسه بوزارة لكان في اعداد الوزراء العاملين وبما انه لم يترك لنفسه وزارة فهو اذن رئيس لمجلس الوزراء لا وزير ولهذا الاعتراض غير وارد وغير مقبول"**[16]،واعترض الغزي على عدد اعضاء اللجنة المالية القليل وقال ما نصه "**إن عدد اعضاء الموازنة (15) ولجنة المالية (9) ،فليكن عدد اعضاء لجنة المالية (15) بدلاً من (9) لان القوانين المالية هي العصب الحساس في البلاد ،واطالب من المجلس تهيأ الوسائل اللازمة لمكان اجتماع الشعب لأنها لا تستطيع ان تجتمع معاً لضيق المكان وعدم توفر اللوازم الضرورية** "[17]،وبعد انتهاء الدورة الاستثنائية بدأت الدورة العادية الاولى تم انتخاب الغزي رئيساً لكل من لجنة الموازنة ولجنة الدستور النيابية[18]،وطالب الغزي بتوحيد كل من لجنة الموازنة ولجنة القوانين المالية وقال ما نصه" **إن من ابرز مهام لجنة الموازنة هو اعداد مشروع الموازنة العامة للبلاد ومن خلال العمل قد تبين ان هناك اموراً تتعلق بالضرائب وضرورة اجراء تعديلات في اسسها وبما لا يمكن الفصل بين اللجنتين في العمل اطالب بتوحيدهما وادعو اعضاء اللجنتين أن يجتمعوا من اجل الدمج وانتخاب رئيس ونائب الرئيس ومقرر لكي تتوحد الاعمال وسرعة انجاز المهام المناطة بها** "[19]،وطالب الغزي بضرورة زيادة عدد اللجان النيابية داخل المجلس النيابي وقال ما نصه" **إن المادة(28) من النظام الداخلي للمجلس النيابي قد حددت عدد اللجان التي ينقسم اليها المجلس لتدقيق المشاريع وقالت انه يجوز للمجلس ان يؤلف لجاناً اخرى دائمية او مؤقتة حسب مقتضيات الحاجة ،اذ اطالب بتشكيل لجنتين الاولى تختص بشؤون العشائر يوكل اليها امر وضع البرامج لتحسين حالة العشائر والثانية تخص بالشؤون الصحية ومهمتها ان تضع برنامجا صحياً متكاملاً لمكافحة الامراض وخاصة المنتشرة المعدية منها كالملاريا** "[20]،واعترض الغزي على بطئ عمل بعض اللجان النيابية وقال ما نصه " **أرجو أن يتفضل مقام الرئاسة وان يسأل لجنة القوانين المالية عن السبب الذي دعاها للتأخر في انجاز القوانين المحالة عليها على الرغم من ان النظام الداخلي يتوجب على اللجنة ان تقدم تقريرها خلال مدة معينة لا يجوز تجاوزها** "[21].

وفيما يتعلق بالجانب الاداري التنظيمي اعترض الغزي على مشروع قانون يتضمن قوانين وقرارات وانظمة خاصة بمنطقة العلوين عن باقي المدن السورية وقال ما نصه" **انا ارى ان مشروع هذا القانون لا لزوم له من حيث الاساس لان منطقة العلوين عندما اعيد الحاقها بالدولة السورية جاء النص صريح وواضح بأن تطبق في هذه المنطقة جميع القوانين والقرارات المعمول بها في الدولة السورية فالأنظمة السورية اصبحت اذن مطبقة حتما في تلك المنطقة ونافذة بمطلق الحق التشريعي ،اعترض لا داعي لقوانين وقرارات وانظمة خاصة بكل منطقة"**[22].

وفي الجانب الاجتماعي كان للغزي مداخلات عديدة منها فيما يخص **القضاء** إذ اهتم الغزي بوصفة رجل قانون قدير وطالب ضرورة اصلاح القضاء واهمية الاهتمام به وقال ما نصه " **سادتي الاكارم إن موضوع القضاء هو من المواضيع الهامة ويجب اصلاحه والاهتمام به ورفع مستواه** "[23]، واثار الغزي موضوع ضرورة الاسراع بانتخاب اعضاء جدد للمحكمة العليا وقال ما نصه " **نحن امام نص دستوري واجب الاتباع فالمادة(97) من الدستور تقول تؤلف المحكمة العليا من خمسة عشر عضواً ثمانية اعضاء ينتخبهم مجلس النواب وسبعة اعضاء ممن يشغلون اعلى مناصب بالقضاء السوري ،لذلك اعتقد انه من المحتم علينا الاسراع بالانتخاب ،ونحن ننتهز هذه الفرصة ونرجو من الاستاذ الكبير فارس بك الخوري أن يساعدنا في وضع مشروع قانون اصول المحاكمات لهذه المحكمة العامة لكي لا تسير في احكامها على الاصول العادية لأن لهذه المحاكم لها امتيازات واهمية خاصة**"[24]،وبعد اجراء انتخابات الاعضاء الجدد للمحكمة العليا تمكن الغزي بوصفة رجل قانون قدير من الفوز بعضويتها ، إذ

حصل على (82) صوتاً واصبح احد اعضائها البارزين [25] ،وطالب الغزي بضرورة ان ترفع الدعاوي القضائية من قبل الشركات المساهمة المختلطة الى المحاكم السورية حصراً وقال ما نصه " **يجب أن تكون الدعاوي القضائية المرفوعة من قبل الشركات المساهمة المختلطة الى المحاكم المدنية السورية وليس للمحاكم الاجنبية ،ويجب الغاء عمل المحاكم الاجنبية في البلاد**"[26] .

واما فيما يخص واقع **التعليم** طالب الغزي بزيادة قيمة الاموال المخصصة للمدارس والاهتمام بواقع التعليم وقال ما نصه " **عندما نبحث الاعانة المالية المخصصة للمدارس نجدها قليلة جداً، يجب وضع برنامج وطني متكامل لنهوض بواقع التعليم في سورية، يجب نشر الثقافة والتعليم في جميع الاراضي السورية ويجب زيادة عدد المدارس ودعم المعلم للنهوض بالتعليم**"[27]،واعترض الغزي على طلب بعض النواب على دمج المدارس الأهلية مع المدارس الاجنبية وطالب بضرورة اشراف وزارة المعارف عليها وخضوعها لقوانين وانظمة وزارة المعارف وقال ما نصه "**اعترض على طلب بعض النواب بدمج المدارس الاهلية الخاصة مع المدارس الاجنبية وأكد على ضرورة اشراف وزارة المعارف على هذه المدارس ويجب ان تخضع لقوانينها**"[28] ،وأكد الغزي على ضرورة أن يكون ارسال الطلاب ببعثات علمية خارج البلد ممن فازوا بالاختبارات لا على اساس الواسطة او المحسوبية او المجاملات وقال ما نصه " **يجب ان يكون ارسال البعثات العلمية للخارج بعد فوز الطلاب بالاختبارات التنافسية لا على معيار المجاملة او المحاباة** "[29]،ووافق رئيس لجنة الموازنة في مجلس النواب السوري سعيد الغزي على تخصيص مبلغ مالي لبناء دار للمعلمات في دمشق وقال ما نصه" **اوافق على تخصيص مبلغ وقدرة (13)الف ليرة سورية لغرض انشاء دار للمعلمات في دمشق**"[30].

وفيما يخص **الواقع الصحي** طالب الغزي بوصفة رئيس اللجنة الموازنة النيابية بفتح اعتماد مالي لاكمال دار التوليد وقال ما نصه " **نظرت لجنة الموازنة في اجتماعها المنعقد في 26تشرين الاول 1943 في مشروع فتح اعتماد مالي وقدرة (2000) ليرة سورية من اجل اتمام بناء دار التوليد وبما ان المشروع عمل انساني قررت اللجنة قبول هذا المشروع والاستعجال بتخصيص الاموال لاتمام الدار**"[31] ،واكد الغزي على ضرورة مكافحة الامراض المنتشرة ما بين ابناء العشائر وقال ما نصه " **لا شك ان من اهم واجبات مديرية الصحة هو مداواة ابناء العشائر والعناية بصحتهم لان صحة العشائر تهمنا جميعا ، وقد خصص المجلس النيابي اثناء مناقشة الموازنة العامة مبلغ مالي لتعين (6) اطباء سيارين متنقلين ،فضلا عن تخصيص سيارات لنقلهم لمكافحة الامراض المنتشرة ما بين العشائر وخصوصا المعدية منها** "[32].

وأما فيما يخص مداخلات الغزي بضرورة الحفاظ على استقرار **اسعار المواد الغذائية** إذ أعترض الغزي على تفرد وزارة المالية ببعض القرارات وتقاطعها مع اللجان المعنية وقال ما نصه " **اعترض على وزارة المالية لتفردها بوضع تسعيرة بعض المواد الهامة الخاصة بالمنتوجات الغذائية والزراعية ،لكونها تتعارض وتعطل عمل لجنة تحديد الاسعار برئاسة المحافظ بكل محافظة ،وكذلك لأنها تضع تسعيرة لا تساوي الاسعار السائدة مما يعني حدوث شكاوي ومشاكل من قبل المواطنين فضلاً يسبب عزوف من قبل بعض المزارعين عن الزراعة مما يؤثر سلبا ويساعد على عدم الاستقرار ويساهم في حدوث اضطرابات ومشاكل**"[33]،وطالب الغزي بالسيطرة على مادة السكر أبان توتر الاوضاع الاقتصادية في ظل الحرب العالمية الثانية وقال ما نصه "**يجب ان يخضع استيراد وتصدير والتجارة بمادة السكر في سورية للمراقبة المشددة ابان الحرب العالمية ،لمنع الاحتكار والتلاعب بالأسعار والقضاء على شحة السكر**"[34].

واعترض الغزي على **بعض التخصيصات المالية الضخمة** في الوقت الحرج والصعب التي تمر به سورية ابان الحرب العالمية وقال ما نص "**اعترض على التخصيص المالي الكبير لأنشاء قصر جديد للرئاسة ،اذ قررت اللجنة المالية برئيسها سعيد الغزي عدم اللجوء في ظل هذه الظروف الصعبة الى**

انشاء جديد للقصر الرئاسي إذ يمكن الاستغناء عنها في مثل هذه الظروف الصعبة والحرجة والتوجه لما هو اكثر اهمية كبناء المستشفيات او المدارس او اصلاح الطرقات العامة "[35] .

واحتج الغزي على فرض الرقابة المشددة من قبل الحكومة على **الصحافة** وقال ما نصه" **لقد اعلنت الحكومة من خلال مناقشة برنامجها الحكومي داخل المجلس النيابي وتعهدت برفع الرقابة واطلاق حرية الصحافة وحرية الفكر والنشر الا انه لم يطبق ولم توف بوعودها ،اعترض على ممارسة الحكومة اسلوب التضيق على الحريات** "[36]،وقدم الغزي استقالته من رئاسة لجنة الموازنة النيابية وقال ما نصه" **ان السبب الذي دعاني للاستقالة من هذه اللجنة هو شعوري بان رئاسة هذه اللجنة تحول من استخدامي وممارسة لحقي النيابي**"[37].

يتضح مما سبق ان الغزي استطاع من شغل مناصب هامة داخل مجلس النواب السوري كنائب اول لرئيس مجلس النواب ورئيس لكل من لجنة الموازنة ولجنة الدستور النيابية ومن ثم اصبح احد اعضاء المحكمة العليا السورية وهذا لأن شخصية قانونية قديرية واحد مشرعي الدستور السوري ،فكان السباق في التفسير القانوني الصحيح لإشكالات ومداخلات بعض النواب داخل مجلس النواب ،فضلاً عن دوره السياسي الهام إذ لم يتردد بمطالباته الهامة الضرورية كإصلاح القضاء ،ووجوب الغاء عمل المحاكم المختلطة العاملة في سورية ،وكان له مطالبات بالاهتمام بالجانب التعليمي كضرورة الاسراع ببناء المدارس واهمية الاشراف على الدارس الاجنبية وضرورة خضوعها لقوانين المعارف السورية ووجوب ارسال الطلاب المتميزين للدراسة خارج سورية بعد نجاحهم بالاختبارات وليس على أساس الواسطات والمجاملات واكد الغزي على اهمية بناء دار للمعلمات في دمشق، واعترض على التضيق الحكومي على حرية الصحافة ،فكانت اراءه ومداخلات الغزي بمختلف الاتجاهات وشتى المواضيع مما يدل على وعي وادراك الغزي للمهام الموكلة اليه وتمكن منها وبجدارة .

ت/الغزي والمجلس النيابي (27 ايلول1947 – 31 اذار1949).

بعد أن اعلن عن النتائج القطعية للانتخابات النيابية لعام 1947، فاز الغزي بالانتخابات النيابية عن مدينة دمشق ،الا ان سرعان ما اسند اليه وزارة الاقتصاد الوطني في حكومة جميل مردم [38]الثالثة (6تشرين الثاني1947 – 19 آب1948) التي استمرت (10) أشهر و(13) يوم ،فلم يكن له اي نشاط نيابي ابان هذه الدورة النيابية لانشغاله بأعمال وزارته [39].

ث/ الغزي والمجلس النيابي (14تشرين الاول1954 – 21 ايار1960).

بعد ان اعلن عن النتائج القطعية للانتخابات النيابية لعام 1954،فاز الغزي بالانتخابات النيابية عن مدينة دمشق ،الا ان بسبب عدم استقرار الحياة النيابية وانعكاسات تكرر ظاهرة حل المجالس النيابية بعد حدوث الانقلابات العسكرية في سورية ولاضطراب الاوضاع العامة وتعقدها كان الغزي قليل الحضور لجلسات المجلس النيابي وكان قليل المداخلات داخل جلسات المجلس النيابي إذ فضل الابتعاد قليلاً [40]،ومن ابرز مداخلاته واراءه داخل قبة المجلس هو تفسيره القانوني بوصفه رجل قانون قدير واحد مشرعين للدستور السوري لفقرة من الدستور السوري المتضمنة شرط (التعلم) لعضوية النائب في مجلس النواب السوري والتي نصت "**لكل سوري حق ان يرشح نفسه للنيابة اذا توفرت فيه شروط الناخب وهي ان كان متعلما ومتمماً الثلاثين من عمره ومستوفي للشروط المنصوص عليها في قانون الانتخابات**"[41]وذلك لكثرة الطعون المقدمة للمجلس النيابي بحق بعض النواب الجدد من الغير متعلمين وكان تفسير الغزي للمادة اعلاه بما نصه" **ان كلمة متعلم جاء في قانون الانتخاب هو من يحسن القراءة والكتابة حتى لوكان بشكل بسيط 000ولا يشترط بالنائب ان يكون حاملاً لشهادة دراسية معينة**"[42]،وتداخل الغزي فيما يخص المساعدات والدعم السوري لبلدان المغرب العربي وخصوصا الجزائر لنضالها ضد فرنسا بغية نيل الحرية والاستقلال وقال ما نصه" **انا اعتقد ان جمع التبرعات والمساعدات من قبل الجمعيات والاحزاب والمنظمات امر قد يطول ولن يكون ذو مفعول سريع ،لذلك اقترح على المجلس الكريم ان**

يوصي الحكومة بأن تتقدم بمشروع قانون مستعجل بتخصيص بموجبه من اموال الخزانة الدولة لإعانة المجاهدين في بلدان المغرب العربي وخصوصا الجزائر ضد فرنسا" [43]**، واستناداً لما سبق يتضح أن الغزي** لم يكن له نشاط نيابي واسع داخل مجلس النواب السوري لعدم استقرار واضطراب الاوضاع العامة في سورية وتعقدها متأثرة بسلسلة الانقلابات العسكرية وانعكاساتها ،مما فضل الغزي الابتعاد قليلا ريثما تتضح وتستقر الاوضاع العامة في سورية.

ج/ الغزي والمجلس النيابي (12كانون الاول1961 – 7أذار1963).

اعتزل الغزي العمل السياسي ابان عهد الوحدة ما بين سورية ومصر (1958-1961)ولم يستلم اي منصب حكومي ولا يوجد له نشاط سياسي لإيمانه الراسخ بانها قائمة على اساس خاطئ ومصيرها الانهيار والفشل ،وكان يعتبرها انتهاك صارخ للدستور السوري وتجاوز للشرعية وانها لا ولم تخدم مصلحة سورية وشعبها[44]، وبعد انهيار عهد الوحدة عاد الغزي للمشاركة بالانتخابات النيابية واستطاع الفوز واصبح نائباً عن مدينة دمشق [45]،لكن سرعان ما تم حل المجلس النيابي الجديد بعد حدوث حركة 8 أذار 1963،فكانت حياة نيابية قصيرة إذ دامت سنة واحدة وشهران وخمس وعشرون يوم فقط [46]،ومن ابرز واهم مداخلات الغزي ففي ما يخص **سير الانتخابات** النيابية إذ اصر الغزي بالسير على نهج وخطة الدستور السوري المؤقت لعام 1950 للسير قدماً في وضع الدستور السوري الجديد لعام 1961ما بعد الانفصال وقال ما نصه **"اعتقد ان دستور عام1950يصح ان نتخذه نبراس لنا في عملنا وبذلك لا نضيع الوقت اما النظام الداخلي الذي اتبعته اللجنة عام 1950يمكن ان نعمد الى تطبيقه على لجنتنا هذه لسن دستور جديد ،اما بالنسبة الى انتخاب مكتب اللجنة فأحب أن الفت النظر الى ان التقاليد البرلمانية تقضي بأن رئيس المجلس يكون رئيس كل لجنة اشترك في عضويتها ، وطالما ان السيد رئيس المجلس قد وضع نفسه عضواً في اللجنة الدستورية لذلك يعتبر هو رئيساً لها "**[47]،واعترض الغزي على **طريقة تكوين اللجان الانتخابية** داخل المجلس النيابي وقال ما نصه**" لقد سار المجلس على قاعدة الانتخابات للجان ،وليس على قاعدة الترشيح ، ولذلك فأن تكوين اللجان على اساس الترشيح تخالف القواعد وغير صحيحة"**[48].

وفي **الجانب الإداري** طالب الغزي على ضرورة تشكيل لجنة نيابية للتحقيق بتقصير بعض الموظفين من ذوي المستوى الرفيع بالدولة وتدخلهم بسياسة الدولة وقال ما نصه **"نحن الان لسنا في معرض هدم بعضنا للبعض وليس ممن نتنصل عن المسؤولية ولقائها على الغير ،فالمسؤوليات السياسية كبيرة وخطيرة التي تنتج من تقصير بعض الموظفين الكبار ،أن للمجلس النيابي يملك حق انتخاب لجنة برلمانية للتحقق في المواضع الهامة والخطرة ويجب ان يحال المسيئ من الموظفين الى القضاء لينال استحقاقه العادل"**[49].

وفيما يخص **الجانب الاقتصادي** طالب الغزي أن تقيد واردات الاوقاف ضمن الموازنة واعطاء مستحقات المالية لموظفين الاوقاف وقال ما نصه**" لقد لفت نظري في المناقشة التي دارت حول أموال الاوقاف، أن الحل الجذري لهذه المشكلة بإدخال موازنات الاوقاف في موازنة واحدة في الدولة ،فتدخل الاموال الواردة بالواردة وتدخل النفقات في النفقات وتراعى النفقات والاحتياجات سواء كانت من جهة الراتب الذي يتقاضاه المؤذن او الامام او باقي الموظفين ،هذا الحل الجذري للأمور ذلك بأن توضع الاموال في نصابها ويعطي حسب الاستحقاق لا بطرق عشوائية وغير صحيحة وليس مدروسة "**[50]،وطالب الغزي بتعديل فقره الفوائد المترتبة على القروض المالي التي يسحبها المواطن من المصارف السورية وقال ما نصه**" ان كلمة الفائدة الغير محدده الواردة في القانون تعد كلمة جائرة ولها مفعول كبير جداً ،إذ انها ليست محددة او معينة بنسبة ما ،ولم تكن محصورة ،يجب تقليلها على الاشخاص الذين يستقرضون اموالاً من المصارف الحكومية ،لذلك اقترح على المجلس الكريم ان يعيد النظر في هذه الكلمة الجائرة ويجب اعادتها الى اللجنة المختصة لتعيد النظر فيها ويجب ان تصاغ بشكل تخفف الفائدة على المستقرض أو الغائها"** [51]،وأكد الغزي على ضرورة أن تقر الجمعية التأسيسية القانون

المتعلق بتوحيد المصارف ومن ثم مناقشة الجمعية مشروع الاتفاق الاقتصادي مع المملكة العربية السعودية فيما يخص عمل المصرف السعودي على الاراضي السورية وقال ما نصه" **أنا اعتقد انه لا يمكن البدء في مناقشة المشروع المتعلق بالاتفاق الاقتصادي مع المملكة العربية السعودية فيما يخص عمل المصرف السعودي داخل سورية قبل ان يقر القانون المتعلق بتوحيد انظمة وعمل المصارف السورية ،وذلك لان الاتفاقيات التي تعقد مع الدول انما تشكل وحدة لا يمكن فصلها ،فلا يمكن للمجلس ولا للحكومة ان تقر الاتفاق الاقتصادي قبل ان يقر المجلس القانون المتعلق بتوحيد انظمة وعمل المصارف السورية "**[52]،واخيراً طلب الغزي من رئاسة الجمعية التأسيسية ان يتم **اعفاؤه من لجنة الثقافة والارشاد القومي احتجاجاً** لممارسة الحكومة السورية التضيق على الصحافة وحرية الفكر وتمت موافقة الجمعية التأسيسية على طلب الغزي[53].

يتضح مما سبق ان الغزي كان جاداً وساعياً لتحقيق الاصلاح الاداري بمختلف الاتجاهات إذ طالب بضرورة تشكيل لجان نيابية للتحقيق بحق بعض الموظفين المقصرين ،واكد على اهمية تخفيض وتوحيد فوائد القروض الممنوحة للمواطنين وانهاء استغلال بعض المصارف ولم يهمل ضرورة توحيد قوانين وضوابط عمل المصارف ،وكان الغزي شجاعاً حينما طالب بالاستقالة من عضوية لجنة الثقافة والإرشاد القومي معترضاً على الحكومة لممارستها سياسة التضيق على حرية الصحافة.

ثانيا: محمد سعيد الغزي رئيساً لمجلس النواب السوري(13أيلول 1962 - 7أذار1963).

لم تدم الوحدة المصرية السورية (1958-1961) طويلاً لأسباب عديدة ،إذ حدث الانفصال في 28 أيلول1961 [54]،وحدثت تغيرات سريعة وهامة على الصعيد السياسي الداخلية لسورية ، وتم تشكيل حكومات عديدة محاولة لاستقرار الأوضاع العامة في سورية بعد الانفصال الا انها اتسمت بقصر عمرها وعدم نجاحها لتعقد الاحوال السياسية الداخلية واضطرابها منها حكومة مأمون الكزبري[55] من 29أيلول1961 حتى20تشرين الثاني1961 التي استمرت لمدة شهر واحد وعشرون يوم فقط[56] ،وحكومة عزت النص[57] من 20تشرين الثاني 1961الى 22كانون الاول1961 التي استمرت شهراً واحداً ويومان فقط[58] ،ما تلاها من حكومات اخرى اتسمت بقصر عمرها ساعية لاستقرار الاوضاع العامة في البلاد بعد احداث الانفصال[59] ،ويبدو ان الصراع كان كبيراً ما بين العسكر من جهة محاولاً لتدخل وفرض نفسه في الامور السياسية الداخلية وما بين الاحزاب السياسية وبعض القوى الوطنية والشخصيات السياسية من جهة أخرى ،وكان اول الخطوات لاستقرار الاوضاع السياسية هو صدور المرسوم (231) في12 تشرين الثاني 1961 المتضمن الاستفتاء على الدستور المؤقت للبلاد الذي ابرز ما اكدت عليه فقرات الدستور الجديد الاستقلال والسيادة ووحدة الاراضي السورية وان ينتخب الشعب مجلساً تأسيسياً وتشريعياً لمدة اربع سنوات وعلى المجلس أن يجتمع خلال عشرة ايام من تاريخ اعلان نتائج الانتخابات بدعوة من رئيس الحكومة وأن يتولى المجلس وضع دستور دائم جديد للجمهورية خلال مدة اقصاها ست اشهر ثم تتحول الجمعية التأسيسية الى مجلس نيابي وبعض المواد الاخرى الهامة وحدد 1كانون الاول 1961موعد الاستفتاء على الدستور المؤقت [60]،وصدر المرسوم المرقم (246) في 14تشرين الثاني 1961 المتضمن تحديد موعد الانتخابات وعدد النواب لكل دائرة انتخابية ،ومن ثم صدر المرسوم (539) في5 كانون الاول 1961 المتضمن تسمية اعضاء المجلس التأسيسي بعد أن اجريت الانتخابات النيابية وكان عدد النواب الفائزين (172) نائباً وجاء بالمركز السابع بعدد الاصوات عن مدينة دمشق النائب محمد سعيد الغزي ،وصدر المرسوم المرقم(540)في 5 كانون الاول 1961 المتضمن دعوة المجلس التأسيسي للانعقاد وانعقدت الجلسة الاولى في 12كانون الاول 1961 وكان اخر جلسة له 7 أذار 1963 ،وفي الجلسة الاولى انتخب مأمون الكزبري رئيساً للجمعية التأسيسية[61] ،وبسبب عدم وجود رؤى موحدة للأحزاب السياسية والصراع ما بين الشخصيات الوطنية وانشغالها بالتنافس من اجل الوصول للحكم وبسبب تدخل العسكر بالأمور السياسية ادى ذلك عدم الاستقرار الاوضاع العامة في سورية وكان كثرة وسرعة تغير الحكومات وقصر عمرها دليل واضح على عدم استقرار السياسية الداخلية انذاك مما ساهم في شل عمل الحكومات ،فضلاً عن ذلك كان المجلس التأسيسي يشهد صراعاً حادا ما بين النواب بسبب

التجاذبات الحزبية وانشغالهم في امتيازاتهم ومصالحهم الخاصة في ظل هذه الظروف الحساسة والحرجة التي تمر بها البلاد[62] ،ادت الاضطرابات والاحتجاجات وعدم الاستقرار السياسي الى غلق مبنى الجمعية التأسيسية بأمر من المؤسسة العسكرية بوصفها محاولة للوصول للحكم مما اضطر النواب للاجتماع في منزل النائب خالد العظم مؤقتاً وتمكنوا من عقد دورة استثنائية استمرت من 11- 13 ايلول 1962 لتباحث والتشاور فيما يخص الامور السياسية المستجدة الملتهبة[63] ،واستطاع النواب من عقدت ثلاث جلسات فقط ،وفي خضم هذه الظروف السياسية المعقدة ارسل رئيس الجمعية التأسيسية مأمون الكزبري بتاريخ 11 ايلول 1962كتاب استقالته معتذراً وموضحاً عدم استطاعته الاستمرار بمنصب رئاسة الجمعية بسبب تعقد الاوضاع السياسية واضطرابها والاحوال الغير مستقرة ولتدخل البعض في عمل الجمعية وللاتهامات التي اتهم بها ،تم موافقة المجلس التأسيسي على الاستقالة [64]،وفي 13 ايلول من العام نفسه تم انتخاب محمد سعيد الغزي رئيساً جديدا للمجلس النيابي السوري واستمر بهذا المنصب حتى 7 اذار1963 [65]، وأبان رئاسة محمد سعيد الغزي تم منح الثقة لحكومة خالد العظم التي استمر عملها من 16 ايلول 1962 الى 8 اذار 1963 بعمر خمس اشهر ثمان عشر يوم[66]اذ سعت حكومة العظم جاهدة لاستقرار الاوضاع العامة في سورية ومحاولتها لأستباب الامن، الا ان كثرة المشاكل السياسية الداخلية كتنافس وصراع الاحزاب السياسية والخلافات ما بين القوى الوطنية الذي ساهم في عدم الاستقرار السياسي، وتزايد نفوذ الجيش للسيطرة وتحكمه في زمام الامور ومحاولته تحجيم دور وسلب صلاحيات الحكومة المنتخبة ، واستخدام حكومة العظم القوة المفرطة في قمع المظاهرات التي اندلعت في بعض المدن السورية مطالبين بعودة الوحدة مع مصر بدعم من الحكومة المصرية ،فضلاً على ذلك قامت اذاعة القاهرة بشن هجمات دعائية شرسة بشكل متكرر ضد الحكومة السورية لتشكل وسيلة ضغط ولإثارة الرأي العام للشعب السوري بقصد عودة الوحدة ، وتدفق الاموال والسلاح وبعض العملاء الى داخل الاراضي السورية من قبل مصر لأثارة الفوضى الداخلية ،ولا ننس التصدع الذي اصاب الحكومة بفعل استقالة عدد من الوزراء أدى الى حدوث فراغ سياسي لمجلس الوزراء مما دب الضعف في الحكومة ،فضلاً عن منعها للأحزاب السياسية من ممارسة نشاطها الحزبي ،هذه الأسباب وغيرها قد عجل من حدوث ثورة 8 اذار 1963 بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي معلنا من بدأ حقبة جديدة من التاريخ السياسي لسورية [67]، وبعد نجاح الثورة اصدر مجلس قيادة الثورة قرار حل مجلس النواب السوري وفرض الاقامة الجبرية والعزل السياسي وعدم السماح من استلام اي منصب لكل من ناظم القدسي رئيس الجمهورية وخالد العظم رئيس الحكومة السورية ومحمد سعيد الغزي رئيس المجلس النيابي ،على أثرها اعتزل الغزي العمل السياسي [68]، **يتضح مما سبق** أن عدم استقرار الاوضاع السياسية الداخلية لسورية وقصر مدة رئاسة الغزي لمجلس النواب السوري والاحداث المتسارعة التي عجلت من حدوث ثورة 8اذار1963 وغيرها من الاسباب الاخرى لم تفسح المجال للغزي بالنهوض بالمهام المناطة به ،فكانت مدة رئاسته قصيرة جداً.

المحور الثالث: محمد سعيد الغزي والمهام الوزارية .

شغل الغزي مناصب وزارية عديدة بحكومات مختلفة وبأوقات حرجة من تاريخ سورية السياسي ومنها:-

1-**وزيراً لوزارة العدل** : شكلت حكومة عطا الايوبي في 23شباط 1936 واستمر عملها حتى 21 كانون الاول 1936 لمدة (9) أشهر و(28) ، وصدر المرسوم المرقم (144) في 23 شباط 1936المتضمن بتعين الغزي وزيراً للعدلية بوصفه رجل قانون ،وأسند له ايضاً منصب وزير المالية بالوكالة لفتره وجيزة[69] ،وعلى الرغم من قصر المدة التي شغلها الا انه سعى جاهداً لتنظيم عمل وزارة العدلية فتنوعت اعماله من تعين قضاة او احالة بعض القضاة والموظفين العدلين للتقاعد لبلوغهم السن القانوني أو تخفيض مدة المحكومية لبعض المحكومين او اسقاط الاحكام ذات المدة القليلة او تخفيف غرامة وعقوبة او تنفيذ بعض العقوبات او ايقاف بعض الاجراءات القانونية بحق البعض أو الغاء أحكام سابقة أو اصدار وتنفيذ أحكام قانونية بحق بعض المتهمين كمنعهم من الإقامة في منطقة معينة أو السماح لبعض رجال القانون بمزاولة مهنة المحاماة او السماح لبعض الطوائف الدينية الاخرى بممارسة شعائرهم وبناء دور عبادة لهم

او السماح بصدور مجلة حقوقية وغيرها من الاعمال وكان موفقاً بإدارة الوزارة بوصفة رجل قانون قدير[70] .

وكان من أبرز أعمال الغزي في **مجال تعين القضاة** هو صدور المرسوم (189) في 21 أذار 1936المتضمن تعين القاضي يوسف الحكيم رئيساً لمحكمة التميز بدمشق[71]وصدر المرسوم المرقم (337) في 4 ايار 1936 المتضمن تعين القاضي محمد علي الجزار لمحكمة حمص [72]وصدر المرسوم المرقم (458) في 17 حزيران 1936 المتضمن تعين القاضي شفيق العطار عضواً في محكمة الاستئناف في دير الزور[73]وصدر المرسوم المرقم (374) في 18أيار 1936 المتضمن تعين القاضي عبد الله الفتال عضواً في محكمة استئناف حلب [74]وصدر المرسوم المرقم (652) المتضمن تعين كل من القضاة ممدوح الاميري عضواً بمحكمة ادلب وحامد ناجي بمحكمة الحسكة وعبد الحميد جمران الرئيس بمحكمة دير الزور[75]وصدور المرسوم المرقم(798) في 10تشرين الاول1936 المتضمن تعين القاضي راسم الاخرس في محكمة حماه[76]وصدر المرسوم المرقم (720) في 15 ايلول 1936 المتضمن تعين القاضي يوسف فنري عضوا بمحكمة القامشلي[77] **يبدو مما سبق** أن الغزي سعى جاهدا لتعين القضاة في كافة المحاكم لأهمية القضاء ولدوره في حل مشاكل الناس مما يساهم في الهدوء والاستقرار وذلك نظراً لأهمية القضاء العادل في بناء الدولة، واحال وزير العدلية بعض الموظفين بمختلف عناوينهم الى التقاعد لبلوغهم السن القانوني اذ صدر المرسوم المرقم(479) في 24حزيران 1936 المتضمن احالة القاضي حسن توفيق احد اعضاء محكمة حمص على التقاعد[78]وصدر المرسوم(518) في 1تموز1936 المتضمن إحالة الموظف محمد زيور المحاسب في وزارة العدلية على التقاعد[79]وصدر المرسوم المرقم(525) في 7تموز1936 المتضمن احالة حاكم الصلح احمد القيس على التقاعد[80]وصدر المرسوم المرقم(533) في 7تموز1936 المتضمن احالة رئيس الدائرة الاستئنائية بدير الزور صالح عبد العال على التقاعد[81]وصدر المرسوم المرقم (540) في 12تموز1936 المتضمن إحالة القاضي عبد الفتاح الاسطواني بمحكمة دوما على التقاعد[82]وصدر المرسوم المرقم(542) في 12تموز1936 المتضمن احالة الكاتب محمد النابلسي بمحكمة دوما على التقاعد [83]، وكذلك سمح وزير العدلية لبعض خريجي القانون من الاجانب بمزاولة عمل المحاماة داخل الاراضي السورية إذ صدر المرسوم المرقم (244) في 17 حزيران 1930 المتضمن السماح جيوفاني لوانزو ايطالي الجنسية من ممارسة مهنة المحاماة [84]وصدر المرسوم المرقم(249) في 14نيسان 1936 المتضمن السماح لرفائيل خولاقيان فرنسي الجنسية من ممارسة مهنة المحاماة [85]ومن الجدير الذكر أن هؤلاء المحامين الأجانب قد دافعوا عن حقوق أبناء بلدهم الاصلي ممن لديهم مصالح في سورية وكذلك توجد في سورية المحاكم الأجنبية المختلطة للفصل بقضايا الاجانب امام السورين ممن لديهم مشاكل على الاراضي السورية إذ كانت سورية تعج بالتجار والمستثمرين الاجانب ،ومن أجل نشر بعض القوانين والمساهمة بنشر العدل سمح الغزي بموجب المرسوم المرقم(734) في 19 ايلول 1936 المتضمن السماح لنقابة المحامين في دمشق من اصدار مجلة (المحاماة)[86] وكذلك صدر المرسوم المرقم (965) في 21تشرين الثاني1936 المتضمن السماح لنقابة المحامين في حلب من صدور مجلة (الحقوقية)[87] يبدو ان الغزي اراد من صدور هذه الصحف ذات الطابع القانوني من تنوير الرأي العام والمساهمة بنشر العدالة والمساواة ، وكذلك لم يهمل الغزي حقوق بعض الطوائف من باقي الاديان الاخرى بل اهتم بهم إذ صدر المرسوم المرقم(235) في 2نيسان1936 المتضمن السماح لطائفة الإرمن الارثوذوكس في حلب من بناء كنيسه تتخذ معبداً خاصة بهم لممارسة شعائرهم الدينية [88] ، واصدر الغزي العديد من المراسيم تنوعت ما بين اسقاط مدة محكومية أو تخفيض مدة حكم صادرة او أيقاف بعض الاجراءات القانونية بحق متهمين وكان من أبرزها صدور المرسوم المرقم (128) في 18شباط 1936 المتضمن اسقاط المدة الباقية من عقوبة نايل الكفري[89] وصدر المرسوم المرقم (233) في 2نيسان1936 المتضمن اسقاط المدة الباقية من عقوبة ياسين فارس رباح[90]وصدر المرسوم المرقم(360) في 14مايس1936 المتضمن اسقاط المدة الباقية من عقوبة إبراهيم الصالح [91]وصدر المرسوم المرقم (668) في 26أب1936 المتضمن أسقاط المدة الباقية من عقوبة انطوان مقس نعوم[92]وصدر المرسوم المرقم(934)في 12اب 1936المتضمن اسقاط نصف المدة الباقية من عقوبة حميد خير شاويش[93]وصدر

المرسوم المرقم (195)في 25اذار1936المتضمن تخفيض مدة شهر من محكومية كل من حمدان البعكر واحمد حسين عبد الله السحلي[94] وصدر المرسوم المرقم (315) في 29نيسان1936 المتضمن تخفيض من عقوبة الموت الى الأشغال الشاقة المؤبدة بحق عمر حسن العويسر [95]وصدر المرسوم المرقم(472) في 24حزيران1936المتضمن تخفيض عقوبة السجن من خمس سنوات الى ثلاث بحق عبد اللطيف الشماط الملا [96]وصدر المرسوم المرقم (705) في 10 أيلول1936المتضمن تخفيض عقوبة السجن من خمس سنوات الى ثلاث بحق سعيد عبد الله الياسين الحريري [97]وامر الغزي بتنفيذ احكام الاعدام الصادرة بحق بعض السورين ومنها صدور المرسوم المرقم(378) في 20مايس1936 المتضمن تنفيذ حكم الاعدام بحق محمد عبد الرحيم الملقب بالشقروق وكذلك صدر المرسوم المرقم(379) في 20مايس1936المتضمن تنفيذ حكم الموت بحق أحمد حسن جنيدي [98] ،وأوقف الغزي بعض الأوامر والتبعات القانونية بحق البعض اذ اصدر المرسوم المرقم (738) في 20ايلول1936 المتضمن ايقاف التبعات القانونية بحق المدعو كدور ابن الشيخ بوزان [99]وصدر المرسوم المرقم(962) في 22تشرين الثاني1936 المتضمن ايقاف التبعات القانونية بحق المدعو مصطفى محمد علي سمو [100]. **يتضح مما سبق** أن الغزي استطاع من اتخاذ قرارات هامة ومتنوعة وحازمة بمدة وزارية وجيزة بوصفة رجل قانون قدير وكان ملماً ومدرك لجميع الانظمة والقوانين ،إذ توزعت ما بين تعين قضاة بمختلف المدن السورية لأهمية القضاء في حل مشاكل الناس ،وكذلك احال بعض الموظفين في وزارته الى التقاعد لبلوغهم سن التقاعد ،وسمح لبعض من حاملين شهادة القانون من الاجانب بممارسة العمل القانوني بعد حصول الموافقة الرسمية ،وسمح الغزي لنقابة المحامين من إصدار مجلة قانونية مختصة لنشر الثقافة القانونية ،ولم يهمل الغزي حقوق باقي الطوائف والديانات الاخرى في سورية إذ كانت أعماله بمختلف الاتجاهات وذات أهمية بالغة.

2- **وزيراً لوزارة العدل** : وفي 7 نيسان1945 شكلت حكومة فارس الخوري[101] الثانية التي استمرت حتى 26 أب 1945 اسند للغزي منصب وزير لوزارة العدل بموجب المرسوم المرقم (446)الصادر في 12نيسان1945،وفضلاً عن ذلك اسند له وزارة الاعاشة والتموين بالوكالة ويكلف بوزارة الاوقاف والافتاء لفتره وجيزة ،وأستمر عمل الحكومة الجديدة لمدة (4) أشهر و(17) يوماً[102] ،باشر الغزي بالمنصب الذي أسند اليه وتنوعت أعماله وكان باكورة اعماله تعيين بدر الدين الكاتب للنظر في الدعاوي المرفوعة ضد موظفي المؤسسة التعاونية بموجب القرار المرقم(438)[103]،وصدر المرسوم المرقم(543) المتضمن منح مصطفى برمدا الرئيس الأول لمحكمة التميز العليا راتب قدرة(500)ليرة سورية وهو ما يعادل راتب وزير [104] ،وصدر المرسوم المرقم(546) المتضمن تعين قاضي للمديرية الاعاشة للنظر في دعاوي الاجانب المقيمين على الاراضي السورية ولحسم المشاكل القضائية[105] ،وصدر المرسوم المرقم(651) المتضمن منح ترفيعات القدم للقضاة وموظفين الدوائر القضائية في محافظة الجزيرة [106]، وصدر المرسوم المرقم(678) المتضمن اجراء تنقلات بين بعض القضاة بمختلف المحافظات [107]،وصدر المرسوم المرقم (904)المتضمن منح كل من نقابة المحامين في دمشق وحلب مبلغ قدرة (10000)ليرة سورية من موازنة وزارة العدلية دعماً واهتماماً برجال القانون [108]،وصدر المرسوم المرقم (899) المتضمن استبدال عقوبة الاعدام الصادرة بحق خضر عوض الحاج حسن بعقوبة الاشغال الشاقة[109] ،وصدر المرسوم المرقم(958)المتضمن إلغاء عضوية حسين علي الاسعد فلسطيني الاصل من نقابة المحامين بدمشق [110] ،وفيما يخص عمل وزارة الإعاشة والتموين أصدر الغزي بعض المراسيم منها المرسوم المرقم(3226)المتضمن منع نقل جميع انواع السلع والبضائع من محافظة الى اخرى الا بوجود رخصة مسبقة لمنع التلاعب والاحتكار ولمنع ارتفاع الاسعار السلع والبضائع [111]،وصدر المرسوم المرقم(742) المتضمن انهاء مهمة محمد نور الله المعاون بمصلحة التقنين بحلب التابعة لوزارة الاعاشة والتموين [112]،وصدر المرسوم المرقم(3331)المتضمن تأليف لجنة لتحديد سعر وحصص اصحاب الاستحقاق من توزيع الخيوط القطنية والصوفية والحريرية [113]، **يبدو مما سبق** على الرغم من قصر عهد الغزي في وزارة العدل إلا أنه اهتم بتنظيم عمل الوزارة بوصفه رجل قانون وله خبرة مسبقه بهذا المجال ولإلمامه وادراكه الواسع للقوانين والانظمة في الدولة.

3- **وزيراً لوزارة المالية** : وفي 28 كانون الاول 1946 شكلت حكومة جميل مردم الثالثة التي استمرت حتى 2تشرين الاول 1947بعمر قدرة (9) اشهر و(4) ايام، اسند للغزي منصب وزير لوزارة المالية بموجب المرسوم المرقم (1206) الصادر في31كانون الاول1946[114] ، باشر الغزي بمهامه كوزير لوزارة المالية واستطاع من تعين عدد من الموظفين وتشكيل لجان لمحاسبة بعض الموظفين الفاسدين وفرض غرامات مالية على بعض الاشخاص المخالفين او اعفاء البعض من بعض الرسوم المالية ،إذ عين الغزي بموجب القرار المرقم (914) الصادر في 14نيسان 1947 المتضمن نسيب القنواتي رئيس للجنة تخمين العقارات في وزارة المالية [115]،وعين الغزي بموجب القرار المرقم(439) الصادر بتاريخ 24نيسان1947 المتضمن تعين صلاح الصالح محامياً لدى ديوان المحاسبات في الوزارة[116] ،وعين الغزي بموجب القرار المرقم(1218)الصادر في 13 أيار 1947 المتضمن تعين احمد عدنان حارساً ليلاً لمطبعة الحكومة الرسمية في وزارة المالية [117]، وعين الغزي بموجب القرار المرقم (942) الصادر في 19 أيار 1947المتضمن تعين صلاح الطرزي مديراً لمديرية القضايا [118]،وعين الغزي بموجب القرار (1206) الصادر في 10 أيار 1947 المتضمن تعين توفيق الرفاعي مراقباً مالياً في مديرية المالية في محافظة حماه[119]،وعين الغزي بموجب القرار المرقم(121) الصادر في 18 أيار 1947المتضمن تعين عادل الحموي ناضر للإنتاج الزراعي بمحافظة دمشق [120]،وعين الغزي بموجب القرار المرقم(1163) الصادر في 29 نيسان 1947 المتضمن تعين فردار الشطي كاتباً في ديوان وزارة المالية[121]،وعين الغزي بموجب القرار المرقم(1309)الصادر في 26 حزيران 1947 المتضمن تعين نسيب شويكاني رئيساً لشعبة في مديرية الديون المالية[122]،وعين الغزي بموجب القرار المرقم (1357) الصادر في 3حزيران 1947 المتضمن سعيد حسنا مديراً للخزينة في مالية محافظة الفرات[123]،وعين الغزي بموجب المرقم(1308)الصادر في 25أيار 1947المتضمن تعين سليم السمان مراقباً مالياً في وزارة المالية [124]،وعين الغزي بموجب القرار المرقم(1426)الصادر في 9حزيران 1947 المتضمن تعين توفيق قولي محاسباً للإدارة في وزارة المالية[125]،وعين الغزي بموجب القرار المرقم(1451)الصادر في 15حزيران 1947المتضمن تعين بهاء الدين التغلبي بمديرية المراقبة والموازنة العامة[126]،وأمر الغزي بتشكيل لجنة تحقيق بموجب القرار المرقم(531) الصادر في 22أيار 1947 بحق بعض موظفي وزارة المالية [127]،وأمر الغزي بتشكيل لجنة بموجب القرار المرقم(543)الصادر في25أيار1947 لتصنيف وتقسيم وتوزيع بعض موظفي وزارة المالية حسب الشهادة والخبرة والكفاءة[128]،واعفى الغزي بموجب القرار المرقم(917)الصادر في 14نيسان1947المتضمن اعفاء الملاهي من الرسوم والضرائب في سورية[129]،**ويبدو مما سبق** أن الغزي قام بسد الوظائف الشاغرة بوزارته من خلال مجموعة من التعينات من اجل تنظيم عمل الوزارة والذي نلاحظه انه لم يكتفي بالتعينات وانما صنف الموظفين على اساس الخبرة والكفاءة مما يدل الى انه رجل اداري قدير وسياسي محنك من الطراز الاول ،وشكل لجنة للتحقيق بحق بعض الموظفين المقصرين لمحاسبتهم ،فهو سعى لإنجاح عمل الوزارة بكل قوة.

4- **وزيراً لوزارة الاقتصاد الوطني**: وفي 6تشرين الاول 1947 شكلت حكومة جميل مردم الرابعة التي استمرت حتى 19أب 1948 وكان عمر الحكومة الجديدة (10) اشهر و(13)يوم ،اسند لغزي منصب وزير الاقتصاد الوطني[130]،باشر الغزي بمهامه وزيراً لوزارة الاقتصاد الوطني ،وتنوعت ما بين تعيين موظفين في الدوائر التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني او تشكيل لجان تأديب وتحقيق للوقوف على بعض الحقائق وكشف بعض حالات الفساد او احالة بعض الموظفين في وزارة الاقتصاد للتقاعد أو إصدار أوامر ايفاد وسفر لبعض موظفين الى خارج سورية لقيام بمهام رسمية، وسعى الغزي جاهداً ابان استلامه لوزارة الاقتصاد الوطني بمراقبة والحفاظ على أسعار المواد الغذائية ومعاقبة المتلاعبين او الذين يحتكرون قوت الشعب، وشجع الغزي استيراد الآلات الزراعية والصناعية لتنمية الاقتصاد الوطني والمساهمة بتنشيطه.

وفي مجال التنظيم الوظيفي لهيكل وزارة الاقتصاد الوطني ،إذ اصدر الغزي أوامر تمديد عدد من الوظائف لحاجة الحكومة لبعض الموظفين منها اصدر الأمر المرقم(978) في 17كانون الاول1947المتضمن تمديد وظيفة محمود التل في مديرية الإحصاء لدوره الهام برفد الحكومة

بالإحصائيات الاقتصادية الضرورية [131]ومدد الغزي ايضاً وظيفة الدكتور رشاد الكزبري الملحق التجاري بأحد القنصليات العاملة بإحدى الدول بموجب الامر المرقم (1003)الصادر في27كانون الاول1947 ، ومدد الغزي وظيفة الدكتور وائل التوام رئيس شعبة الدعية الاقتصادية والمعارض بموجب الامر المرقم(1004) الصادر في 27كانون الاول1947،ومدد الغزي وظيفة الدكتور واصل قتابي ملحقاً تجارياً بإحدى المفوضيات سورية بالخارج بموجب الامر المرقم (1005) الصادر في 27كانون الاول 1947،ومدد الغزي وظيفة عبد الرحمن الخزندار العضو في المجلس التحكمي الاعلى بموجب القرار المرقم(1024)الصادر في 31كانون الاول1947 [132] وأصدر الغزي قرار بتمديد وظيفة علي ثابت اغا الذي يشغل وظيفة المأمور الفني في مصلحة الارشاد الزراعي بموجب القرار المرقم(4) الصادر في 5كانون الثاني 1948[133] ،ومدد الغزي وظيفة المهندس الزراعي رستم الرستم بوظيفة رئيس مركز زراعي في دير الزور بموجب القرار المرقم(251) الصادر في 1نيسان1948 [134] ، وعين الغزي عدداً من الموظفين الأكفاء من ذوي الخبرة والاختصاص في مفاصل الدوائر التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني منها تعين محمد مردم بك عضواً في لجنة لتصنيف موظفي وزارة الاقتصاد الوطني بموجب القرار المرقم (12) الصادر في 8كانون الثاني 1948 [135]،وعين الغزي زهدي الجاسر مراقباً رئيسياً في شعبة التجارة الخارجية بحلب وذلك بموجب القرار المرقم(60)الصادر في 24كانون الثاني 1948[136] ، وعين الغزي الخبير الفني نجيب عارف فرعون فلسطيني الاصل خبيراً فنياً لدى وزارة الاقتصاد الوطني بموجب المرسوم المرقم (140)الصادر في 3أذار1948[137] ،وعين الغزي رامز الشريف رئيساً للجنة التأديب موظفي المصرف الزراعي ،وذلك بموجب المرسوم المرقم(519)الصادر في 22أذار1948 [138]،وتم تعيين فاتح الصقال بوظيفة طبيب بيطري لدى مديرية الزراعة التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني بموجب المرسوم المرقم (568)الصادر في 2أذار1948 [139]،وعين الغزي ايضاً ريمون توتونجي بوظيفة طبيب بيطري لمديرية زراعة اللاذقية بموجب المرسوم المرقم(570) الصادر في 3أذار1948 [140]،وأعاد الغزي المهندس الزراعي عبد الجبار ابو الشامات لوظفته في مديرية الزراعة بموجب القرار المرقم (157)الصادر في 2أذار 1948 [141]،وعين الغزي محمد ثابت القاري كموظف في ديوان وزارة الاقتصاد الوطني[142]،ولم يهمل الغزي المدارس الزراعية لما لها دور هام في تنشيط الزراعة ،فسارع بتعين مدراء أكفاء لهذه المدارس فبموجب القرار المرقم(282)الصادر في 22نيسان1948 عين المهندس الزراعي محمد علي محي الدين مديراً لمدرسة بوقا الزراعية في محافظة دير الزور ،وعين ايضاً لطفي ديجن مديراً لمدرسة السلمية الزراعية بالعاصمة دمشق [143]، وعين الغزي كلاً من خالد عبد الفتاح وعلي القلعجي ومحمود العشي واديب أفدار بوظائف سواق لسيارات ديوان وزارة الاقتصاد الوطني بموجب القرار المرقم(258)الصادر في 16نيسان1948 [144]،وعين الغزي حسن قشطوني جزائري الأصل بوظيفة فني لمكافحة الحشرات الزراعية في مديرية الزراعة وذلك بموجب القرار المرقم(249)الصادر بتاريخ3نيسان1948 [145]،وعين الغزي الدكتور احسان الجوخدار مديراً لمديرية العمل والشؤون الاجتماعية وذلك بموجب المرسوم المرقم(983)الصادر في 28نيسان1948 [146]،وعين الغزي أعضاء أكفاء لغرفة تجارة وغرفة صناعة حماه بموجب القرار المرقم (346)الصادر بتاريخ 15ايار1948 [147]،وعين الغزي الانسة اكمال الفقير بوظيفة مراقب للعمل في مديرية العمل التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني بموجب القرار المرقم(340)الصادر بتاريخ13ايار1948 [148]،وعين الغزي الدكتور كمال مشارقة بوظيفة طبيب بيطري في مديرية الزراعة في محافظة الجزيرة ،وذلك بموجب القرار المرقم(436)الصادر بتاريخ 15حزيران1948 [149]،ومن أجل الاهتمام وتطوير الواقع الزراعي تعاقد الغزي مع الخبير الزراعي المختص في شؤون الارشاد الزراعي رشدي محمود عراجي الحاصل على شهادة الزراعة من الجامعة الامريكية وذلك بموجب المرسوم (1326) الصادر في 15كانون الاول 1947 [150] ،وتعاقد الغزي مع المهندس الزراعي محمد علي بكر إلباني الاصل للعمل في مديرية الزراعة بموجب المرسوم المرقم(843)الصادر في 8نيسان1948 وذلك من اجل الاهتمام وتنشيط الواقع الزراعي لدور الزراعة الهام بالاقتصاد السوري[151].

واهتم الغزي **بتصنيف الموظفين حسب الخبرة والكفاءة والنزاهة** إذ اصدر عدداً من القرارات منها القرار المرقم(13) الصادر في 8كانون الاول 1948 المتضمن تأليف لجنة تصنيف موظفي المديرية العامة للشؤون الزراعية التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني[152] ،واصدر الغزي قرار اخر المرقم(45)الصادر في 20كانون الثاني 1948 يتضمن تأليف لجنة لتصنيف موظفي وزارة الاقتصاد [153]، واصدر الغزي القرار المرقم (64) في 17كانون الثاني 1948 المتضمن تأليف لجنة فحص وتدقيق لموظفي التجارة الخارجية والتموين من الذين لا يحملون شهادات دراسية [154]، وأصدر الغزي قرار المرقم(5) في 11أذار1948 المتضمن تأليف لجنة لتصنيف موظفي المصرف الزراعي [155]،وأصدر الغزي المرسوم المرقم (812)في 4نيسان1948 المتضمن تأليف لجنة لتصنيف موظفي مديرية الشؤون الادارية [156] ،وأصدر الغزي المرسوم المرقم (814) الصادر في 4نيسان1948 المتضمن تأليف لجنة لتصنيف موظفي مديرية الاحصاء [157]،وأصدر الغزي المرسوم المرقم(827)الصادر في 4نيسان1948المتضمن تأليف لجنة لتصنيف موظفي دائرة وقاية المزروعات في مديرية الشؤون الزراعية العامة [158] ،وأصدر الغزي المرسوم المرقم (830)الصادر في 7نيسان1948المتضمن تأليف لجنة لتصنيف موظفي مديرية املاك الدولة التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني [159] ،وأصدر الغزي المرسوم المرقم(832)الصادر في 7نيسان1948 المتضمن تأليف لجنة لتصنيف موظفي مديرية البيطرة في مديرية الشؤون الزراعية التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني [160]،وأصدر الغزي المرسوم المرقم(833) الصادر في 7نيسان1948 المتضمن تأليف لجنة لتصنيف موظفي مديرية الشؤون الاقتصادية ومديرية العمل والشؤون الاجتماعية التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني [161] .

وأهتم الغزي بواقع **التجارة الداخلية** لما لها دور هام في الواقع الاقتصادي إذ أمر بتأليف لجنة مهمتها أعداد مشروع قانون ينظم التجارة الداخلية لتحديد الاسعار ومنع الاحتكار وفرض عقوبات على المخالفين وذلك بموجب القرار المرقم (208) الصادر في 16أذار1948 [162]يبدو ان الغزي قد حرص للقضاء على المحتكرين والمتلاعبين بأسعار المواد الهامة.

ولم يهمل الغزي **الامن الغذائي** وضرورة الحفاظ على قوت الشعب ،فأصدر المرسوم المرقم(1282)الصادر في 30أيار1948 المتضمن تأليف منظمة محلية للزراعة والتغذية مهمتها اعداد الدراسات والبيانات واعداد التقارير والنشرات وتسجيل المعلومات التي ترفد الحكومة بما هو ضروري من خطط للحفاظ على الامن الغذائي ولتلافي الازمات ولحل كافة المشاكل المتعلقة بقوت الشعب السوري تكون على شاكلة منظمة الزراعة والتغذية التابعة للأمم المتحدة باعتبار سورية عضواً من اعضاء الامم المتحدة [163].

ولم يهمل الغزي تمثيل سورية في **المحافل الدولية** بل شاركت سورية متمثلة بوزارة الاقتصاد الوطني بالمؤتمرات وساهمت بالمشاركة بعقد الاتفاقيات إذ أرسل الغزي من يمثل سورية الى الخارج من اجل ذلك الامر، مما اوفد الغزي مدير الزراعة امين نظيف ورئيس دائرة رقابة المزروعات حمدي العبجي لتمثيل الحكومة السورية في مؤتمر مكافحة الجراد المنعقد في بغداد وذلك بموجب المرسوم المرقم(1485) الصادر بتاريخ31كانون الاول 1947 [164] ،وأصدر الغزي المرسوم المرقم(136)الصادر في 2شباط1948 المتضمن أيفاد كل من محمد مردم بك وأمين ناظيف وصبحي مظلوم لتمثيل سورية في مؤتمر التغذية الذي سيعقد بالقريب العاجل في القاهرة [165]،وأصدر الغزي المرسوم المرقم(757)الصادر في 29أذار1948 المتضمن أيفاد احسان الشمعة وعدنان واوية الى بغداد لحضور الدورة التدريبية التي قررت منظمة التغذية والزراعة الدولية من عقدها في بغداد لبحث الاحصاءات الزراعية لتمثيل سورية [166]،واصدر الغزي المرسوم المرقم(887)الصادر في 14نيسان1948 المتضمن أيفاد مدير الشؤون الادارية في وزارة الاقتصاد الوطني محمد مردم بك ومدير الحراج السورية وجيه المالكي الى ايطاليا للاشتراك في مؤتمر الحوار [167]، وأصدر الغزي المرسوم المرقم(1465) الصادر بتاريخ27حزيران1948 المتضمن ايفاد الدكتور فائز الطائع لتمثيل سورية وتخويله بالتوقيع على الاتفاقية البيطرية المعقودة في بغداد التي شملت كل من مصر و ايران والعراق و لبنان والسعودية وسورية

والأردن وتركيا لتنظيم ما يتعلق بالثروة الحيوانية ووقايتها من الامراض والاوبئة ومكافحة الامراض السارية بصورة فعالة وتفعيل كل ما يحمي الثروة الحيوانية ومن اجل المحافظة عليها [168].

وسعى وزير الاقتصاد الوطني سعيد الغزي بالحفاظ على المواد الزراعية والغذائية والثروة الحيوانية وكل ما يتعلق بقوت الشعب ،إذ نظم وحدد الكميات المسموح بها من تصديرها واستيرادها او منح رخص او الكميات المسموح بنقلها ما بين المحافظات من اجل الحفاظ على التوازن الداخلي او تحديد اسعار السلع وكل ما يخص المواد الغذائية ، **ففي جانب التصدير** أصدر وزير الاقتصاد الوطني الغزي المرسوم المرقم (162)الصادر في 4أذار 1948 المتضمن منع تصدير القطن السوري الى الخارج لاهميه هذا المحصول الزراعي بالاقتصاد السوري [169]،وفيما يخص السماح بتصدير بعض المواد إذ سمح وزير الاقتصاد الوطني سعيد الغزي بموجب القرار المرقم (289) الصادر بتاريخ 25نيسان1948 المتضمن السماح بتصدير الفائض من العدس والفول والحمص والبازلاء والفاصولياء بموجب اجازات تصدير [170] ،وأصدر الغزي القرار المرقم(159) الصادر في 3أذار 1948 المتضمن السماح بتصدير (100) طن من التين الى لبنان[171] ،وأصدر الغزي القرار المرقم (167) الصادر بتاريخ 9أذار1948 المتضمن السماح بتصدير النخالة الخشنة الفائضة في المستودعات وزارة الاقتصاد الوطني الى لبنان [172] ،وأصدر الغزي القرار المرقم (1025) الصادر بتاريخ 31كانون الاول 1947 المتضمن السماح بتصدير (37) طن من الخيوط القطنية المنتجة محلياً [173]،وأصدر الغزي القرار المرقم(171) الصادر بتاريخ 11أذار1948 المتضمن السماح بتصدير كمية من البيض بحد اقصى قدرة (1000)صندوق [174]،أما فيما يخص الثروة الحيوانية والمحافظة عليها أصدر الغزي القرار المرقم(9) الصادر بتاريخ 7كانون الثاني1948 المتضمن السماح بتصدير رأس واحد من البقر البلدي الى تركيا من اجل اصلاح النسل [175] ،وأصدر الغزي قرار المرقم(164) الصادر بتاريخ 7أذار1948 المتضمن السماح بتصدير رأسين من البقر البلدي الى مصر بقصد أصلاح النسل [176]،وأصدر الغزي قرار المرقم(217)الصادر بتاريخ 24أذار1948 المتضمن السماح بتصدير (30)رأساً من الماعز الشامي الى قبرص بقصد أصلاح النسل [177]،وحدد الغزي أسعار بعض المواد منعاً من التلاعب باسعارها إذ حدد بموجب القرار المرقم(275)الصادر بتاريخ20نيسان1948 المتضمن تحديد سعر الكلفة للطن الواحد من بذار البطاطا القبرصية المستوردة بالسعر(65280)قرش سوري [178] ،وحدد الغزي بموجب القرار المرقم(313) الصادر بتاريخ 3،ايار1948 سعر الطن الواحد من بذار البطاطا المصرية المستوردة بمبلغ(58330)قرش سوري [179]،أما في مجال الاستيراد فقد سمح الغزي بموجب المرسوم المرقم(24) الصادر بتاريخ 15كانون الثاني 1948 المتضمن السماح باستيراد أجود انواع الرز من مصر وأوكل الامر الى لجنة من مديرية الزراعة [180] ،ومنح الغزي رخصة استيراد (100)طن من التبن بموجب القرار المرقم(993) الصادر بتاريخ 23كانون الاول 1947[181] ،وأجاز الغزي بموجب القرار المرقم(16)الصادر بتاريخ 11كانون الثاني1948 أجاز رخصة نقل التبن والنخالة بين المحافظات السورية [182].

وفي مجال الآلات الزراعية ودورها في تطوير وأزدهار الزراعة أصدر الغزي مجموعة من القرارات منها القرار المرقم (17) الصادر بتاريخ 12كانون الثاني 1948المتضمن تحديد أرباح مستوردي الآلات الزراعية لمنع التلاعب بألاسعار[183] ،القرار المرقم(152) بتاريخ 28شباط1948 المتضمن تحديد الآلات والادوات الزراعية والصناعية المعفاة من رسم الاستيراد من اجل دعم الزراعة والصناعة [184]،وحدد الغزي بموجب القرار المرقم(196)الصادربتاريخ13اذار 1948 المتضمن تحديد سعر المحرك الزراعي المستورد لمنع التلاعب بالسعر[185] ،وحدد الغزي بموجب القرار المرقم(353)الصادر بتاريخ 16ايار1948 حدد سعر الحاصدات الزراعية المستوردة لمنع التلاعب بالسعر[186] ،وحدد الغزي بموجب القرار المرقم(479) الصادر بتاريخ 29 حزيران1948 سعر محركات الديزل الزراعية لمنع التلاعب الاسعار[187] ،وحدد الغزي بموجب القرار المرقم (480)الصادر بتاريخ 29 حزيران 1948سعر سيارات الشحن نوع الشفروليه المستخدمة بنقل المنتوجات الزراعية لمنع التلاعب بالسعر[188].

يبدو مما سبق ان اعمال الغزي كانت بمختلف الاتجاهات وعلى الاصعدة كافة ،إذ سعى لسد جميع الوظائف الشاغرة داخل وزارته سواء بالتعين ام التمديد حرصا منه للنهوض بواقع وزارة الاقتصاد الوطني فسارع الى تمديد مدة خدمة بعض الموظفين للحاجة الماسة لخدماتهم وعين موظفين جدد في مفاصل الوزارة واضطر احيانا الى سد النقص من تعين موظفين من باقي الجنسيات في الدوائر التابعة للوزارة من الموظفين الاكفاء من اصحاب الخبرة والاختصاص ولم يحصر نشاطه داخل دمشق بل شملت معظم المحافظات السورية الاخرى ،وسعى لتشكيل لجان تحقيقية بحق بعض الموظفين المقصرين ،وسعى للقضاء على الفساد وأهتم بالمحافظة على اسعار المواد الغذائية والقضاء على التلاعب بالاسعار وكذلك سعى للمحافظة على بعض المنتوجات الصناعية وحمايتها من تنافس الاستيراد وعمل على تنظيم الاستيراد والتصدير ،الا أن حرب فلسطين عام 1948 وانعكاساتها قد اثرت بشكل مباشر على مجمل الاوضاع مما اضطربت الاحوال العامة وساءت وتعقدت الاوضاع العامة في سورية.

المحور الرابع : محمد سعيد الغزي ومهام السلطة التنفيذية.

لم تستقر الاوضاع السياسية في سورية مطلع الخمسينات من القرن العشرين لأسباب داخلية عديدة منها سلسلة الانقلابات العسكرية وانعكاساتها الخطيرة على السياسة الداخلية ، فضلاً عن ذلك تنامي الصراع ما بين الاحزاب السياسية والتنافس الشديد ما بين القوى الوطنية التي كان لها دور مؤثر في اسقاط بعض الحكومات السابقة سواء عن طريق تزعمها للمظاهرات او تأييدها للإضرابات او تذرعها وتحججها بضرورة اجراء اصلاحات شاملة ومطالبتها بوجوب الوقوف بوجه الاستعمار الغربي وعدم الرضوخ والانجرار وراء سياسة الاحلاف والتكتلات الاقليمية او ضغوط الدول الاجنبية الكبرى وسعيها لأنهاء الحكومات الضعيفة فضلاً على تزعمها مسار المعارضة السياسية ،الا في حقيقة الامر ان غاية الاحزاب السياسية وبعض القوى الوطنية هو الوصول لسدة الحكم بكافة الطرق وشتى الوسائل ،كذلك كان تدخل الجيش المتكرر في الامور السياسية سبباً في عدم الاستقرار السياسي[189] ،أما فيما يخص الاسباب الخارجية هو التنافس الدولي الاقليمي من أجل جر سورية لسياسة الاحلاف والمحاور والتكتلات الدولية الاقليمية والتي كان من ابرزها المحور(العراقي الاردني) المدعوم من بريطانيا الذي يسعى لضم سورية تحت التاج الهاشمي وكان حزب الشعب أحد أذرعته والمتزعمين لهذا الاتجاه وكان يسعى جاهدا لتحقيق هذه الغاية، أما المحور(المصري السعودي) وكان الحزب الوطني من تبنى ونشر أفكاره وخصوصاً السياسي السوري شكري القوتلي[190] ، يبدو ان هذه الاسباب وغيرها ساهمت بعدم استقرار سورية فكثرة تشكيل الحكومات كمحاوله لاستقرار الاوضاع العامة ولاستباب الامن وفرض هيبة الدولة .

اولاً: حكومة محمد سعيد الغزي الاولى (19 حزيران 1954-29تشرين الاول 1954).

بعد أن تعقدت الاوضاع السياسية في سورية ،وساءت بسبب صراع الاحزاب وتنافسها السياسي على السلطة ،وبسبب محاولات الجيش المتكررة للهيمنة والسيطرة على الحكم وتحجيمه لصلاحيات وهيبة الدولة ،وبسبب محاولات بعض الدول جر سورية الى سياسة المحاور والأحلاف الدولية ،في ظل هذه الظروف الخطيرة سارع رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي من إصدار المرسوم المرقم (1052) في 19 حزيران 1954المتضمن تكليف رجل القانون السياسي المستقل محمد سعيد الغزي بتشكيل حكومة على ان تكون مؤلفة من شخصيات سياسة مستقلة حيادية غير منتمية للأحزاب السياسة ومن خارج مجلس النواب السوري ،وأن تكون مهمة هذه الحكومة التزامها الحياد التام وأشرافها على الانتخابات المقبلة[191]،وأستمر عمل هذه الحكومة لغاية 29تشرين الاول1954بعمرأربعة أشهر وعشر أيام[192]، وفي 19 حزيران 1954 صدر المرسوم المرقم (1053) المتضمن إعلان أعضاء حكومة الغزي الجديدة المكونة من شخصيات مستقله ضمت بعض القضاة والمحامين[193].

يتضح أن قصر مدة الحكومة الغزية الاولى البالغة أربعة أشهر وعشر أيام يعكس هشاشة المرحلة وكثرة الازمات السياسية في سورية ،وأن الغزي قصد من وراء اختيار شخصيات مستقلة هو أبعاد أعضاء حكومته عن تجاذبات وصراع وضغوط الاحزاب السياسية لكي يتمكن من تنفيذ برنامجه الحكومي

في ظل ظروف حرجة تمر بها البلاد محاولة لإنقاذ سورية ،أعلن الغزي عن برنامجه الحكومي إذ اكد على التزامه الحياد التام وعدم الانجرار وراء الاحلاف او المحاور الدولية والتأكيد على روح الاخوة والصداقة مع الدول العربية على حد سواء ،وأن اوضح ان مهمة حكومته التزامها الحياد التام واشرافها لأجراء انتخابات نزيهة والقيام بالإصلاحات الهامة التي تلائم طبيعة هذه المرحلة الحرجة، إذ سعى الغزي الى إبقاء الجيش في الثكنات وعدم السماح له بالتدخل في الامور السياسية محاولا تحجيم نفوذه ودوره في السياسة وتخفيف حالة العداء والتوتر ما بين العسكر وبعض الشخصيات السياسية الوطنية من طرف وما بين العسكر والاحزاب السياسية والقوى الوطنية من طرف أخر[194].

يبدو مما سبق ان الغزي تولى مهام رئاسة الحكومة وسط جو من الفوضى السياسية مما توجب علية أن يستخدم الحزم والقوة لكي يستطيع الاخذ بسورية الى بر الامان ،صدر المرسوم المرقم (1366)في 18 تموز1954محدداً تاريخ 20أب 1954موعد أجراء الانتخابات المقبلة [195]،وتم تحديد عدد المقاعد ب(142) مقعداً لمجلس النواب السوري الجديد .

أجرى الغزي عدد من الاجراءات الاحترازية الاستباقية قبيل الانتخابات من ابرزها أجراء تغيرات شاملة لكافة المحافظين والقائم مقامين ومدراء النواحي لكافة الوحدات الادارية في سورية قبل شهر من موعد الانتخابات المجلس النيابي لمنع التدخل او التلاعب اوالتزوير الانتخابات او التأثير على الناخبين[196] ،وكذلك أعلن وزير الداخلية اسماعيل قولي عن منع الموظفين من الانتماء الحزبي وعدم السماح لهم بمزاولة العمل السياسي او التثقيف لجهة سياسية معينة والموظف المخالف يحال الى المحاكم ويحاسب بموجب القانون [197]،لم يكتفي الغزي بهذه الاجراءات لمنع التزوير او التلاعب بالانتخابات بل اكد ان التصويت في الانتخابات المقبلة سيكون على نظام الاقتراع السري داخل الغرف السرية ويضع الناخب ورقة الاقتراع داخل مغلف مغلق لمنع ممارسة الضغط على الناخب ومنعاً من التلاعب والتزوير[198].

يتضح ان هذه الاجراءات الحازمة والرادعة التي اتخذها الغزي كانت مؤشراً واضحاً لسعيه الجاد والحقيقي من اجراء انتخابات عادلة ونزيهة وتوضح مدى خطورة الاوضاع العامة في سورية انذاك وكانت مدعاة للارتياح واطمئنان من قبل الشعب إذ سعى الغزي جاهدا لمنع اي تأثير او ضغط او تلاعب او تزوير الانتخابات المقبلة للوصول لانتخابات عادلة ونزيهة وشفافة بحيادية تامة ،دخل السباق الانتخابي كل من حزب الوطني المدعوم من مصر وحزب الشعب المدعوم من العراق وحزب الشيوعي المدعوم من الاتحاد السوفيتي وحزب القومي السوري الاجتماعي المدعوم من لبنان وحزب البعث وحزب التعاوني الاشتراكي وحركة التحرير وبعض الاحزاب الاخرى إذ يتصارع الجميع الوصول الى السلطة[199]،وفي 7تموز1954 وبعد غياب أستمر لمدة خمس سنوات عاد شكري القوتلي من مصر الى سورية ودعا الى توحيد الصفوف وأنهاء حالة الصراع الحزبي مما أزدادت شعبية الحزب الوطني[200]،وفي 5أب 1954صدر المرسوم المرقم(1545)المتضمن بتأجيل الانتخابات الى 24 ايلول من العام نفسه[201] وكان ذلك بسبب أضراب القضاة وعزوفهم عن الاشراف على الانتخابات مطالبين برفع رواتبهم بالإضافة لإضراب الشرطة مطالبين ايضا برفع رواتبهم واستطاع الغزي من تسوية الامر معهم وانهاء الاضراب[202] ،وجرت الانتخابات في موعدها المحدد وكانت على مرحلتين الاولى في 24و25أيلول 1954والثانية 4و5تشرين الاول من العام نفسه بجو سادة الحرية بعيداً عن الفوضى او التدخل في سير عملية الانتخاب فكانت انتخابات عادلة ونزيهة وشفافة وحيادية[203] ،وكانت النتائج موزعة على النحو الآتي (64)مقعداً للمستقلين و(30)مقعداً لحزب الشعب و(22)مقعد لحزب البعث و (19)مقعد للحزب الوطني ومقعدان للحزب القومي السوري الاجتماعي ومقعدان للحزب الاشتراكي التعاوني ومقعدان لحركة التحرير ومقعد واحد للحزب الشيوعي السوري ومقاعد اخرى متفرقة[204]بواقع (117)للمسلمين و(16)للمسيحين و(9)للعشائر [205].

بعد أن أجتمع المجلس النيابي الجديد وانتظمت جلساته سارع الغزي بتقديم استقالة حكومته في 14تشرين الاول 1945 ،معلناً من داخل المجلس النيابي عن نهاية المهمة التي أوكلت اليه في ظل هذه

الظروف الخطرة والحرجة من تاريخ سورية وقال بما نصه" **سادتي النواب الاكارم ،لقد تفضل فخامة رئيس الجمهورية وعهد الي هذه المهمة الدقيقة الا وهي الاشراف على الانتخابات بنزاهة وحيادية تامة وقد حازت الحكومة التي شكلتها ثقة فخامته وكانت مزودة بثقة المجلس النيابي الكريم ،وقد قطعت على نفسها عهداً بأن تقوم بالمهمة التي اوكلت اليها بموجب احكام الدستور واحكام الامانة والضمير ،واننا لنحمد الله على اننا قد ادينا الامانة بإخلاص وقد قمنا بالواجب بوحي من ضمائرنا ومن الشعور العام ومن الواجب الذي يفرضه الشرف والقانون على كل واحد منا ،اما الان وقد تشكل المجلس الكريم وانتظمت جلساته فأننا نرفع الى مقام رئاسة الجمهورية استقالة حكومتنا راجين قبولها لانتهاء المهمة التي كلفت بها**" [206]،وقبلت الاستقالة بموجب المرسوم الجمهوري المرقم(2305)الصادر في29تشرين الاول1954 [207]، إلا أنها استمرت في تسير المهام مؤقتاً حتى استطاع فارس الخوري من تأليف حكومته الرابعة في 29تشرين الاول 1954وصدر المرسوم الجمهوري المرقم (2305) في 29 تشرين الاول 1954 المتضمن قبول استقالة حكومة الغزي[208]،**يتضح مما سبق** أن الغزي استطاع من أن يتخذ أجراءات سريعة وحازمة في وسط ظروف سياسية حرجة وأزمات خانقة وصعبة ونجح في التوفيق ما بين الفرقاء السياسيين وقدم جهوداً استثنائية لخدمة شعبة ومصلحة بلده .

انجازات الحكومة:

فيما يخص الجانب السياسي أهتمت حكومة الغزي بالتمثيل الدبلوماسي الخارجي فاصدرت العديد من القرارات في هذا المجال منها القرار المرقم (1166) في29 حزيران 1954 المتضمن تكريم كل من فائز الخوري سفير سورية في لندن ونجيب الارمنازي سفير سورية في القاهرة وفريد زين الدين سفير سورية في واشنطن بوسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة لدورهم في تمتين علاقات سورية الخارجية [209] ،وصدر القرار المرقم (1582) في 19 اب 1954 المتضمن تكريم حيدر مردم بك وزير سورية المفوض في العراق بوسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة[210] ،وصدر القرار المرقم(1908) في 16ايلول 1954 المتضمن تكريم صلاح الطرزي عضو الوفد السوري لدى هيئة الأمم المتحدة بوسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة [211]،وصدر القرار المرقم (1909) في 16 ايلول 1954 المتضمن تكريم لطيف غنيمة وزير سورية المفوض في البرازيل بوسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة [212]،وصدر القرار المرقم(2176) في 9تشرين الاول 1954 المتضمن تكريم نسيب البكري وزير سورية المفوض في عمان بوسام الاستحقاق السوري من الدرجة الاولى [213] ،وكذلك اهتمت حكومة الغزي بتكريم بعض الشخصيات الاجنبية التي لها دور في العلاقات الدولية ما بين سورية وبعض الدول الاخرى فصدر القرار المرقم(1904)في 16 ايلول 1954 المتضمن تكريم فاكن بينكه كبير مراقبي الهدنة مع فلسطين وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة [214] ،وفي الشأن ذاته صدر القرار المرقم (2068) في 28 ايلول 1954 المتضمن تكريم سفير فرنسا في سورية جاك اميل باريز بوسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة [215]،وصدر القرار المرقم (2069) في 28 ايلول 1954 المتضمن تكريم جورج كورس وزير فرنسي سابق بوسام الاستحقاق السوري من الدرجة الثانية [216] يبدو ان الغزي اهتم بالتمثيل الخارجي لسورية وأهم بالشخصيات الدبلوماسية داخل سورية بقصد تمتين العلاقات الدولية ،**ولم يهمل الغزي بعض الامور الهامة التي تساهم في استباب الامن واستقرار الاوضاع العامة في سورية** منها صدور القرار المرقم (1513) في 1 اب 1954 المتضمن تعين العقيد محمد الرفاعي مديراً عاماً للعدلية العسكرية [217] ،ولم يسمح الغزي من دخول بعض الصحف والمطبوعات من دول معينة الى الاراضي السورية لنشرها اخباراً غير دقيقة تساهم في تأجيج وتعقد الاوضاع السياسية ،لكونها صحف موجه من اشخاص او دول ذات توجهات معادية لسورية وتساهم في زعزعة استقرارها ،وعلى اثر ذلك صدر القرار المرقم (123) في 1 ايلول 1954 المتضمن منع جريدة (كوميرس دو ليبان) اللبنانية من الدخول الأراضي السورية [218] ،وصدر ايضا القرار المرقم(136) في 12 تشرين الاول 1945 المتضمن منع جريدة بيروت اكسبريس اللبنانية من الدخول الاراضي السورية[219] يتضح ان الغزي قد سعى من اجل منع اي مطبوعات تثير الفتنة وتساهم بعدم الاستقرار الداخلي.

واما في الجانب الاقتصادي صدر القرار رقم(189) في 29 حزيران 1954المتضمن التهيئ لاقامة اول معرض دولي في دمشق سمي لاحقاً بمعرض دمشق الدولي[220] ،وفي 1 أيلول 1954 تم افتتاح المعرض رسميا واصبح ملتقى اقتصادي مهم لسورية يعقد سنوياً[221] ،وأستطاع الغزي من انهاء اضراب عمال نسيج دمشق الذي استمر لمدة شهر مطالبين برفع أجورهم إذ صدر القرار رقم(508) في 5اب 1945 المتضمن رفع قيمة اجور عمال النسيج[222]،وكذلك من اجل تنشيط القطاع الاقتصادي اصدرت حكومة الغزي القرار المرقم (519) في 18 اب 1954 المتضمن السماح لشركة الطيران الفرنسية (ايكل ازور) من تسير رحلات تجارية منتظمة الى سورية [223] ،وصدر القرار المرقم(1933) في 19 ايلول 1954 المتضمن تخويل وزير الاقتصاد الوطني بحكومة الغزي بالتوقيع على مشروع الاتفاق الاقتصادي ما بين سورية ولبنان[224] وبناءً على ذلك يتضح أن الغزي اهتم بالجانب الاقتصادي .

واما في الجانب الاجتماعي اهتم بالواقع التعليمي ،إذ صدر القرار المرقم(1497)في 1 اب 1954 المتضمن تكريم الدكتور سامي الميداني رئيس الجامعة السورية وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة لجهوده المتميزة في ادارة وتنظيم الجامعة [225] ،وصدر القرار المرقم (2046) في 26 ايلول 1954 المتضمن تفويض وزير المعارف بحكومة الغزي بالنيابة عن الحكومة السورية من التوقيع على مشروع الاتفاق الثقافي ما بين سورية وباكستان [226].

يتضح مما سبق انه على الرغم من خطورة الواقع السياسي وتعقده الا ان الغزي قد تحمل المسؤولية الوطنية انطلاقاً من حبه لوطنه ،إذ وافق من تشكيل حكومة من شخصيات وطنية مستقلة في ظرف حرج واستطاع من النجاح بالمهمة لحنكته السياسية وقدراته الفذة فضلاً لكونه رجل قانون ومشرع دستور إذ جرت الانتخابات بعهده وكانت انتخابات نزيهة وشفافة وحيادية مسبوقة بإجراءات احترازية كانت حازمة وصارمة لمنع التزوير او التلاعب بنتائجها ،وعلى الرغم من قصر مدة حكومته الا انه تمكن من انجاز عدد من المهام منها الاهتمام بالتمثيل الخارجي لسورية لإيمانه الراسخ بأهمية التمثيل الخارجي ،ولم يسمح بدخول بعض الصحف او المطبوعات من دول اخرى لما تحمله من اخبار كاذبة ومغرضة تساهم بتأزم وتعقيد المشهد السياسي الداخلي لسورية هذا فيما يخص الجانب السياسي ،أما الجانب الاقتصادي افتتح الغزي اول دورة لمعرض دمشق الدولي ،واستطاع من انهاء اضراب عمال النسيج ،وسمحت حكومة الغزي من تنشيط واقع الطيران إذ عقد اتفاقيات مع دول اجنبية لتنشيط هذا القطاع الحيوي الهام ،وتمكنت حكومة الغزي من عقد بعض الاتفاقيات الاقتصادية مع بعض الدول إذ لها هذه الاجراءات من أثر اقتصادي كبير وهام لسورية ،أما الجانب الاجتماعي كانت لحكومة الغزي بعض الاهتمامات إذ اهتمت بالواقع التعليمي والثقافي لما لهذا الواقع دور هام وبارز ،نستطيع القول على الرغم من قصر عهد الحكومة الغزية الاولى الا انها قد وفقت ونجحت في مهامها.

ثانياً : حكومة محمد سعيد الغزي الثانية (13 أيلول1955- 14 حزيران1956)

حدد يوم 15أب 1955 موعد لانتخاب رئيس جمهورية جديد لسورية خلفاً لرئيس هاشم الاتاسي ،وتنافس كل من شكري القوتلي وخالد العظم إذ استطاع شكري القوتلي من الفوز بمنصب رئاسة الجمهورية وباشر مهام عملة في 6 أيلول1955 [227] ،كلف رئيس الجمهورية شكري القوتلي سعيد الغزي بتشكيل حكومة جديدة ،اذ صدر المرسوم المرقم(2710) في 13أيلول 1955 بتشكيل حكومة الغزي الجديدة الا أنها عدلت بعد يوم واحد فقط بموجب المرسوم المرقم (2712) الصادر في 14 أيلول 1955 [228] ،وكان الغزي قد استلم منصب وزير الخارجية بالإضافة لرئاسة الحكومة وكانت مكونة من ثلاث عشر حقيبة وزارية استمر عملها حتى 14حزيران 1956 بعمر تسع أشهر ويوماً واحد[229]،إذ استقالت بموجب المرسوم المرقم(2119) الصادر في 14حزيران 1956[230]،وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في20ايلول 1955أكد البرنامج الحكومي لحكومة الغزي على سيادة القانون وصيانة الحريات العامة وتنظيم الادارة وتنمية الاقتصاد الوطني والالتزام بالحياد العام وتنظيم العلاقات الدولية وايجاد استقرار سياسي[231]،مما لا شك فيه ان الغزي قد أدرك صعوبة المهام وسط ظروف سياسية صعبة مما يتطلب

جهود استثنائية للتصدي للمصاعب والمشاكل وإيجاد حالة من التوافق ما بين جميع الاطراف للوصول الى الاستقرار السياسي .

انجازات الحكومة:

في الجانب السياسي اهتم الغزي في هذه الحقبة الحرجة من تاريخ سورية بتمتين علاقات سورية الخارجية مع الدول الاخرى ،فكرم بعض كبار المسؤولين وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الاولى ،وكذلك فتح سفارات ومفوضيات في دول أخرى كمحاولة لتحسين وتعميق علاقات سورية الخارجية الدولية ،فصدر المرسوم المرقم (2664) في 1أيلول 1955المتضمن تكريم المستشار ايفان ميروسفيتش في المفوضية اليوغسلافية في دمشق بوسام الاستحقاق السوري من الدرجة الاولى لجهوده في تمتين العلاقات اليوغسلافية السورية [232]، وكذلك صدر المرسوم المرقم(2665) في 1أيلول1955 المتضمن تكريم الدكتور كورت موللر السكرتير الثاني في المفوضية الالمانية في دمشق بوسام الاستحقاق السوري من الدرجة الثانية لدوره في تعميق العلاقات الثنائية ما بين البلدين [233] ،وصدر المرسوم المرقم(3111) في 18 تشرين الاول1955المتضمن تكريم صالح محمود الحفار قنصل سورية في ولاية مانشستر البريطانية بوسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة لجهوده في تمتين العلاقات ما بين الدولتين [234]،وصدر المرسوم المرقم(3176) في 26 تشرين الاول1955 المتضمن تكريم باولو كورتيزه وزير ايطاليا المفوض في دمشق وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الاولى [235]،وصدر المرسوم المرقم (3443) في 7تشرين الثاني 1955المتضمن إهداء الوشاح الاكبر من وسام امية الوطني للرئيس جمال عبد الناصر [236]،وصدر المرسوم المرقم (3444) في 7تشرين الثاني 1955 المتضمن تكريم بوسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة لكل من جمال سالم نائب رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية المصرية ونور الدين طرف وزير الصحة المصري واحمد حسني وزير العدل المصري واحمد حسن الباقوري وزير ألاوقاف المصري وفتحي رضوان وزير المواصلات المصري ومحمود فوزي وزير الخارجية المصري وعبد الرزاق صدقي وزير الزراعة المصري وعبد اللطيف محمود البغدادي وزير الشؤون البلدية والقروية المصري [237]ولابد من الاشارة ان الغزي اهتم بالتمثيل الخارجي بقصد فتح الزيد من العلاقات الجديدة مع سورية لتعزيز مكانتها دولياً وكذلك اهتم بالشخصيات الدبلوماسية ،إذ سعى لتكريمهم بقصد تمتين العلاقات وتثميناً لجهودهم ،ولم يهمل الغزي ابان حكومته شأن الاعلام فصدر المرسوم المرقم(2481) في 14اب1955 المتضمن احداث مكتب للثقافة والاعلام في العاصمة البرازيلية بقصد نشر وتعريف الرأي العام بقضايا سورية الوطنية ولوجود جالية سورية في البرازيل ايضاً [238]، واهتم الغزي بما يسمى مكتب مقاطعة اسرائيل فصدر المرسوم المرقم (2720) في 25 ايلول 1955 المتضمن تمديد تعين الدكتور عبد الحليم العلمي بوظيفة مديراً لمكتب مقاطعة اسرائيل[239]لكن سرعان ما أصدر الغزي المرسوم المرقم (3340) في 5تشرين الثاني1955 المتضمن تعين فهمي المحايري مديراً لمكتب مقاطعة اسرائيل[240]،ومتن الغزي ابان حكومته العلاقات مع مصر والسعودية بشكل ملفت للنظر إذ صدر المرسوم المرقم(3120) في 18 تشرين الاول 1955 المتضمن سفر الغزي للسعودية بمهمة رسمية[241]،وصدر المرسوم المرقم (123) في 6تشرين الثاني 1955 المتضمن اقرار اتفاق الدفاع المشترك ما بين الحكومة السورية والحكومة المصرية إذ سرعان ما صرحت حكومة الغزي أن هذه الاتفاقية فاتحة خير لمستقبل جديد وان مهمة هذه الاتفاقية توحيد جيش الدولتين وتنمية مهارته وقدراته الدفاعية والدفاع عن الدولتين أزاء الاخطار الخارجية[242] ،وصدر المرسوم المرقم (3446) الصادر في 7 تشرين الثاني 1954 المتضمن سفر الغزي ووزير الدفاع الوطني رشاد برمدا الى مصر بمهمة رسمية لم يعلن عن مضمونها[243] ،وفي بداية تشرين الثاني 1955 وقعت الحكومة السورية على صفقة سلاح مع الاتحاد السوفيتي ومتنت العلاقات السياسية والاقتصادية مع رومانيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وهنكاريا الصين [244]،وفي 6أذار 1956 أجتمع في القاهرة كل من الرئيس شكري القوتلي والرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود بن عبد العزيز واستمرت مباحثاتهم ست ايام أذ اعلن عن توقيع صيغة مشتركة للميثاق الثلاثي يهدف لوضع خطة شاملة لتدعيم الامن العربي[245]،وعلى الرغم من تضمن البرنامج الحكومي لحكومة الغزي الحياد العام وتأكيده على عدم الانجرار خلف سياسة المحاور والاحلاف **يبدو**

مما سبق أن الغزي قد انحاز الى المحور المصري السعودي وعقد اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر خير دليل على ذلك فضلا عن زياراته الشخصية لكل من جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية .

وفي الجانب الاقتصادي صدر المرسوم المرقم (128) في 12كانون الاول 1955 المتضمن تصديق الاتفاقية المعقودة ما بين الحكومة السورية وشركة نفط العراق المحدودة لتصدير النفط العراقي عبر الاراضي السورية الى موانئ البحر المتوسط حيث تدفع شركة نفط العراق اموال للحكومة السورية مقابل عبور النفط عبر اراضيها [246]،وصدر المرسوم المرقم (139) في 18كانون الاول1955 المتضمن اقرار الاتفاق التجاري المعقود مع الجمهورية البولونية الشعبية[247]،وصدر المرسوم المرقم(140) في 20كانون الاول1955 المتضمن تصديق الاتفاق التجاري مع المملكة العربية السعودية[248]،وصدر المرسوم المرقم(142) في 18كانون الاول1955 المتضمن تصديق اتفاق القرض مع المملكة العربية السعودية [249]**يتضح مما سبق** ان الحكومة الغزية قد مالت للجانب السعودي .

وفي الجانب الاجتماعي اهتمت حكومة الغزي بالقبض على المجرمين وسعيها لاستباب واستقرار الامن فأصدرت المرسوم المرقم (155) في 27 كانون الاول 1955 المتضمن تصديق الاتفاقية الجماعية المعقودة مع كل من مصر والسعودية والعراق والاردن ولبنان واليمن لتسليم المجرمين الفارين من وجه العدالة [250]،واهتمت الحكومة العزية بالتعليم إذ ارسلت الحكومة الغزية طلاب للدراسة في المانيا الشرقية [251]،وفي 20 تشرين الثاني 1955 تم عقد اتفاقية ما بين الحكومة السورية وشركة سكة حديد (الشام - حماه) وبموجبها تنازلت الشركة للحكومة السورية عن خط سكة الحديد المذكور مقابل (3) ملاين ليرة سورية وتم أستلام ونقل ملكية الخط الى الحكومة السورية بشكل رسمي وذلك في1كانون الثاني 1956[252]،وفي 15أذار 1956 قمعت حكومة الغزي مظاهرة طلابية خرجت بالعاصمة دمشق بتأييد ودعم من بعض الأحزاب السياسية المعارضة لحكومة الغزي مطالبة بإجراء اصلاحات شاملة سريعة مما حدثت صدامات ادت الى وقوع جرحى وبعض الخسائر المادية [253] ،وفي بداية شهر أيار أستقال وزير العدل منير العجلاني من الحكومة الغزية بسبب أصرار الغزي بالاحتفاظ بوزارة الخارجية [254] ،ومن ثم تلاها في 21أيار 1956 استقالة وزير الدولة لشؤون المحافظات ووزير العدل بالوكالة اسعد هارون معلاً أن التفاهم ما بين أعضاء الحكومة مفقود ومنعدم وقد قبلها الغزي بموجب المرسوم المرقم (1866) الصادر في 27ايار1956[255]،مما تصدعت الحكومة الغزية وظهرت بوادر الضعف والوهن وبسبب الانتقادات اللاذعة من قبل بعض الاحزاب السياسية السورية للحكومة الغزية فيما يخص العلاقات القوية مع الاتحاد السوفيتي ومع الرئيس جمال عبد الناصر على أثرها اضطربت الاوضاع العامة في سورية التي كان للأحزاب السياسية دور فعال فيها ،وكان اقتحام الطلبة المتظاهرين بدعم وتأييد من قبل بعض الاحزاب الشخصيات السياسية المعارضة لحكومة الغزي لمبنى وزارة الاقتصاد الوطني أعتراضاً واحتجاجاً لرفع الحضر ولبيع الحكومة السورية القمح لفرنسا ابان الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي عام 1956 أذ أعتبر خيانة قومية عربية عظمى وخيانة لجهاد الشعب الجزائري ضد فرنسا ،لهذه الاسباب ولغيرها تولدت قناعة تامة لدى الغزي أن حكومته لا يمكنها أن تستمر في ظل اشتداد المعارضة وتعقد الاوضاع السياسية الداخلية في سورية مما سارع الغزي بتقديم استقالة حكومته الثانية [256].

يتضح مما سبق بعد ان وقع الاختيار على الغزي بتشكيل حكومة وعلى الرغم من قصر مدتها الا انها أستطاعت من تحقيق بعض الانجازات كان منها على الجانب السياسي تمتين علاقة سورية الخارجية مع بعض الدول واستطاعت الحكومة من فتح سفارات جديدة لسورية في بعض عواصم الدول الاجنبية ،والذي نلاحظه أن الغزي قد مال للمحور السعودي المصري فتمكن من عقد معاهدات سياسية وأتفاقيات اقتصادية وحصل على قروض مالية وتكرر سفر الغزي لهاتين الدولتين بشكل ملفت للنظر فكانت اتفاقية الدفاع المشترك والميثاق الثلاثي خير دليل على الانجذاب نحو محور السعودية ومصر بشكل كبير ومميز ،أما الجانب الاقتصادي استطاع الغزي من عقد اتفاق تجاري مع الاتحاد السوفيتي وبولونيا وعقد اتفاق تجاري مع السعودية وحصل على قرض سعودي ،أما فيما يخص الجانب الاجتماعي أهتم بمكافحة

المجرمين وتسليمهم للقضاء وأهتم بالتعليم أذ أرسل طلاب سورين الى المانيا ،يتضح أن الغزي أهتم بجميع الجوانب وسعى جاهداً لتطبيق القانون والحفاظ على استقرار سورية.

الخاتمة

يتضح مما سبق أن الغزي كان متميزاً بالنشاط والطموح الواسع في مختلف المناصب التي تقلدها ولإيمانه الراسخ أن الاصلاح وتقديم الخدمات هو المسار التقدم والازدهار لبلاده وهو السبيل الوحيد لبناء الوطن وكان ملماً ومدركاً للنظم والقوانين لكونه رجل قانون ضليع ومتمرس مدافعا عن حقوق شعبه واستطاع الغزي من ملامسة معاناة ابناء وطنه فكان خير مدافع عن حقوقهم تحت قبة مجلس النواب السوري ،ونهض بواقع الوزارات التي شغلها على الرغم من قصر مدتها فهو استطاع سن قوانين واصدر العديد من القرارات لإصلاحها وتنظيمها وخصوصاً حينما استلم وزارة العدل ،إذ سارع من تعين قضاة وسد الشواغر في مفاصل الوزارة عن طريق التعينات ،وسمح للبعض من الاجانب بممارسة مهنة المحاماة داخل سورية ،وحجم من صلاحيات المحاكم الاجنبية والاعتماد على المحاكم السورية ،وأصدر العديد من القوانين التي تساهم بنشر العدالة والمساواة ،وعلى الرغم من سوء الواقع السياسي وتعقد الاحداث التي مرت بها سورية الا أن الغزي استطاع من تشكيل حكومات سورية في اوقات حرجة وصعبة وقد نجح من إدارتها خصوصاً حكومته الاولى التي كان مهمتها الاشراف على الانتخابات المقبلة ،فسارع بسن مجموعة من القرارات الحازمة والصارمة لمنع التزوير او التلاعب بنتائج الانتخابات فكانت أنتخابات نزيهة وشفافة وحيادية لإيمانه الراسخ بأهمية الاصلاح السياسي وضرورة النهوض بسورية ،يبدو أن الغزي قد افلح بأغلب المهام التي أوكلت اليه ونجح من أدارتها بتميز .

المصادر

[1]جورج فارس ،من هو في سورية ،الوكالة العربية للنشر والتوزيع،دمشق،1948،ص328؛عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية ،ج3،الموسوعة العربية للدراسات والنشر ،بيروت،19 ،ص203.

[2]سعاد اسعد جمعة وحسن ظاظا ،الحكومات السورية في القرن العشرين ،مطبعة عكرمة، دمشق،2001،ص66.

[3]المصدر نفسه ،ص66؛ مجموعة من الباحثين، حياتنا النيابية بين الامس واليوم، مطبعة الانشاء،دمشق،1962،ص92.

[4]سعاد اسعد جمعة وحسن ظاظا ،المصدر السابق ،ص66؛ مازن يوسف صباغ، سجل الحكومات والوزارات السورية 1918-2010 ،دار الشرق للطباعة والنشر،دمشق،2010،ص191.

[5]مازن يوسف صباغ، البرلمان ومجلس الشعب السوري ،دار الشرق للطباعة والنشر ،دمشق،2010 ،ص87.

[6]محاضر الجمعية التأسيسية السورية ، الجلسة الاولى ،9حزيران1928،ص3.

[7]مركز المعلومات القومي ،المجالس التشريعية في سورية1877-1994،منشورات مركز المعلومات القومي،دمشق،1994،ص114.

[8]محاضر مجلس النواب السوري ،الدورة الاستثنائية ، الجلسة الاولى ،17أب1943،ص3-6 .

[9]محاضر مجلس النواب السوري ،الدورة الاستثنائية ، الجلسة الاولى ،17أب1943،ص6 .

[10]محاضر مجلس النواب السوري ،الدورة الاستثنائية ، الجلسة الثانية، 19أب1943،ص15.

[11]محاضر مجلس النواب السوري ،الدورة الاستثنائية ، الجلسة الثانية، 19أب1943،ص19.

[12]محاضر مجلس النواب السوري ،الدورة الاستثنائية ، الجلسة الثانية، 19أب1943،ص22.

[13]محاضر مجلس النواب السوري ،الدورة الاستثنائية ، الجلسة الثالثة،21أب1943،ص27.

[14]رشدي كيخيا:(1900- 1987)سياسي ورجل قانون سوري ولد بمحافظة حلب، تدرج بالمناصب السياسية والادارية ،انتخب نائباً عن حلب في المجلس النواب السوري لعام 1936،1943،1947،في عام1936 انظم للكتلة الوطنية الا انه انفصل عنها عام1939 وتزعم المعارضة ضدها ،عام1947 ترأس الكتلة الدستورية النيابية ذات الاتجاه المعارض التي تحولت في أب1948الى حزب الشعب ،للمزيد من المعلومات ينظر: جورج فارس، من هو في سورية، مطابع الوكالة العربية للنشر والدعاية،دمشق،1948،ص383.

[15]سعد الله الجابري(1894- 1947)سياسي سوري ولد بحلب ،من عائلة عريقة اشتهرت بالتدين والجاهة ،درس علومه الاولية في مدارس حلب واكمل دراسته الجامعية بتخصص الحقوق بالاستانة ،دخل السياسة وتدرج بالمناصب الادارية والسياسية والنيابية، احد ابرز اعضاء الكتلة الوطنية التي عارضت الانتداب الفرنسي، انتخب نائباً لاكثر من مره عن حلب ،تولى مناصب وزارية عديدة ،شكل حكومات لاكثر من مره، للمزيد من المعلومات ينظر ،وسيم عبد الامير وهيب ،سعد الله الجابري ودوره السياسي في سورية حتى عام1947،رسالة ماجستير ،جامعة القادسية كلية التربية،2017،ص30.

[16]محاضر مجلس النواب السوري ،الدورة الاستثنائية ، الجلسة الثالثة،21أب1943،ص33.

[17]محاضر مجلس النواب السوري ،الدورة الاستثنائية ، الجلسة الرابعة،23أب1943،ص46.

[18]محاضر مجلس النواب السوري ،الدورة العادية الاولى ،الجلسة الاولى،19تشرين الاول1943،ص120.

[19]محاضر مجلس النواب السوري ،الدورة العادية الاولى ،الجلسة الاولى،19تشرين الاول1943،ص126.

[20]محاضر مجلس النواب السوري ،الدورة العادية الاولى ،الجلسة الثانية ،26تشرين الاول 1943،ص137.

[21]محاضر مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية العاشرة ، الجلسة السابعة ، 28 كانون الثاني 1945،ص240.
[22]محاضر مجلس النواب السوري ،الدورة العادية الاولى، الجلسة الثالثة،28تشرين الاول1943،ص144.
[23]محاضر مجلس النواب السوري ،الدورة العادية الاولى، الجلسة الثالثة عشر،30تشرين الثاني1943،ص420.
[24]محاضر مجلس النواب السوري، الدورة العادية الثالثة، الجلسة الثانية، 19 تشرين الاول 1944،ص12.
[25]محاضر مجلس النواب السوري، الدورة العادية الثالثة، الجلسة الثانية، 19 تشرين الاول 1944،ص13.
[26]محاضر مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية العاشرة ، الجلسة السابعة ، 28 كانون الثاني 1945،ص246.
[27]محاضر مجلس النواب السوري ،الدورة العادية الاولى، الجلسة العاشرة،18تشرين الثاني1943،ص363.
[28]محاضر مجلس النواب السوري، الدورة العادية الثالثة، الجلسة الخامسة عشر ، 11 كانون الاول 1944،ص313.
[29]محاضر مجلس النواب السوري، الدورة العادية الثالثة، الجلسة الخامسة عشر ، 11 كانون الاول 1944،ص315.
[30]محاضر مجلس النواب السوري، الدورة العادية الثالثة، الجلسة السادسة عشر ، 18 كانون الاول 1944،ص329.
[31]محاضر مجلس النواب السوري ،الدورة العادية الاولى، الجلسة الثالثة،28تشرين الاول1943،ص144.
[32]محاضر مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية الرابعة ، الجلسة السابعة ، 24 كانون الثاني 1945،ص155.
[33]محاضر مجلس النواب السوري، الدورة العادية الثالثة، الجلسة العاشرة، 15 تشرين الثاني 1944،ص167.
[34]محاضر مجلس النواب السوري، الدورة العادية الثالثة، الجلسة الحادية عشر ، 18 تشرين الثاني 1944،ص192.
[35]محاضر مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية الرابعة ، الجلسة الرابعة ، 20 كانون الثاني 1945،ص56.
[36]محاضر مجلس النواب السوري، الدورة العادية الثالثة، الجلسة الثامنة عشر ، 20 كانون الاول 1944،ص361.
[37]محاضر مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية الرابعة ، الجلسة الرابعة ، 20 كانون الثاني 1945،ص68.
[38]جميل مردم(1894- 1960):سياسي سوري ولد بدمشق من عائلة كبيرة ،درس علومه الاولية بمدارس دمشق ،اكمل دراسته الجامعية بفرنسا بتخصص العلوم الزراعة، درس القانون وعلم الاقتصاد بسويسرا، دخل لعالم السياسة بوقت مبكر، لقب بثعلب دمشق لما يمتاز به من دهاء سياسي وذكاء منقطع النظير، اسس حزب الشعب السوري ،شارك بالحكومة العربية الفيصلية ،انظم لصفوف الثوار ابان الثورة السورية الكبرى عام1925،انتخب نائباً عن دمشق لمرات عديدة، شكل حكومات سورية بأوقات مختلفة ولمرات عديدة ،للمزيد من المعلومات ينظر: عبد السلام متعب عيدان ،جميل مردم ودوره السياسي والدبلوماسي حتى 1948،رسالة ماجستير غير منشورة معهد التاريخ العربي والتراث العلمي،،2002،ص2.
[39] مازن يوسف صباغ ،المصدر السابق ،ص 94.
[40] المصدر نفسه، ص 106.
[41]محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الاولى ،الجلسة السابعة،9تشرين الثاني 1954،ص130.
[42]محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي السادس، الدورة العادية الاولى ،الجلسة السابعة،9تشرين الثاني 1954،ص131.
[43]محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي السادس ،الدورة العادية الاولى ،الجلسة الثامنة،11تشرين الثاني 1954،ص157.
[44] مازن يوسف صباغ ،المصدر السابق ،ص104.
[45] المصدر نفسه ،ص 107.
[46] المصدر نفسه ،ص109.
[47]محاضر المجلس التأسيسي والنيابي ،لجنة الدستور العامة، الجلسة الاولى،10كانون الثاني1962،ص2.
[48]محاضر المجلس التأسيسي والنيابي ،الدورة الاستثنائية الاولى، الجلسة السادسة، 6شباط1962،ص331.
[49]محاضر المجلس التأسيسي والنيابي ،الدورة الاستثنائية الاولى، الجلسة الخامسة،2شباط 1962،ص279.
[50]محاضر المجلس التأسيسي والنيابي ،الدورة الاستثنائية الاولى، الجلسة الرابعة،29كانون الثاني،1962،ص256.
[51]محاضر المجلس التأسيسي والنيابي ،الدورة الاستثنائية الاولى ،الجلسة الحادية عشر ،17 شباط 1962،ص537.
[52]محاضر المجلس التأسيسي والنيابي ،الدورة الاستثنائية الاولى ،الجلسة الثالثة عشر ،28شباط 1962،ص684.
[53]محاضر المجلس التأسيسي والنيابي ،الدورة الاستثنائية الاولى ،الجلسة الثانية عشر، 26شباط1962،ص621.
[54]مازن يوسف صباغ ،المصدر السابق ،ص112.
[55]مأمون الكزبري:(1914- 1998)سياسي ورجل قانون سوري ولد بدمشق ،درس علومه الاولية بمدارس دمشق واكمل دراسته الجامعية بالقانون من فرنسا ،تدرج بالوظائف الادارية والسياسية، انتخب نائباً عن دمشق عام1953،تسلم مناصب وزارية مختلفة منها للمعارف عام1956،شكل حكومة عام1961،انتخب رئيساً للمجلس النيابي السوري عام1962، هاجر وتنقل ما بين فرنسا والمغرب العربي ولبنان للعمل كأستاذ بجامعاتها ،للمزيد من المعلومات ينظر: جورج فارس، المصدر السابق،ص309.
[56] مازن يوسف صباغ ،المصدر السابق،ص114.
[57]عزت النص:(1912-1976)سياسي سوري ولد بدمشق، درس بمدارس دمشق، حاصل على شهادة الدكتوراه بالجغرافية من جامعة السوربون بفرنسا ،تدرج بالمناصب الادارية والسياسية ،اسند اليه منصب التفتيش في وزارة المعارف عام عام1945،تولى وزارة التربية عام1961، شكل حكومة سورية جديدة من التكنوقراط المستقلين استمرت من 21تشرين الثاني حتى 23كانون الاول1961،كانت مهمة حكومته الاشراف على الانتخابات النيابية في سورية بعد احداث الانفصال عن مصر ،للمزيد من المعلومات ينظر: جورج فارس، المصدر السابق،ص270.
[58] مازن يوسف صباغ ،المصدر السابق،ص179.
[59] مازن يوسف صباغ ،سجل الحكومات والوزارات السورية 1918-2010 ،المصدر السابق ،ص241-ص245.
[60]مركز المعلومات القومي، المصدر السابق ،ص303 ،ص304.
[61]محمد شاكر اسعيد ،البرلمان السوري في تطوره التاريخي ،د.م، دمشق،2000،ص585.
[62] مازن يوسف صباغ ،سجل الحكومات والوزارات السورية 1918-2010 ،المصدر السابق ،ص251.
[63] المصدر نفسه ،ص256.
[64]محاضر المجلس التأسيسي والنيابي ،الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الثالثة، 13 ايلول1962،ص39.
[65]محاضر المجلس التأسيسي والنيابي ،الدورة الاستثنائية الثانية، الجلسة الثالثة، 13 ايلول1962،ص39.

[66] مازن يوسف صباغ، سجل الحكومات والوزارات السورية 1918-2010،المصدر السابق،ص259.
[67] مديرية الوثائق التاريخية ،دمشق ،القسم الخاص، ضبارة123، وثيقة رقم8 ،ص2.
[68] محمد شاكر اسعيد ،المصدر السابق،ص594 ؛مازن يوسف صباغ، البرلمان ومجلس الشعب السوري ، المصدر السابق ،ص223 ص 229.
[69] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد5 ،24شباط1936،ص76.
[70] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد5 ،24شباط1936،ص76.
[71] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد9 ،26أذار1936،ص87.
[72] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد17 ،21 أيار 1936 ،ص 163.
[73] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد23 ،2تموز1936،ص 215.
[74] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد25 ، 16 تموز1936 ،ص 260.
[75] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد31 ، 27 اب 1936 ،ص 340.
[76] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد38 ، 15تشرين الاول 1936،ص 423.
[77] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد39 ، 22 تشرين الاول1936،ص 433.
[78] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد24 ،9تموز1936،ص225.
[79] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد24 ،9تموز1936،ص225.
[80] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد25 ، 16تموز1936،ص 260.
[81] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد26، 23تموز1936، ص268.
[82] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد26، 23تموز1936، ص268.
[83] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد26، 23تموز1936، ص268.
[84] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد12، 16 نيسان1936،ص110.
[85] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد13، 23نيسان 1936 ،ص 119.
[86] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد35، 24ايلول 1936، ص391.
[87] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد45، 3كانون الاول1936،ص 552.
[88] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد11، 9 نيسان1936،ص 99.
[89] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد6، 27شباط1936،ص62.
[90] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد 11 ،9 نيسان1936،ص 99.
[91] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد18، 28 مايس1936،ص171.
[92] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد33، 10 ايلول1936،ص 375.
[93] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد44، 26تشرين الثاني1936،ص 539.
[94] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد10، 2نيسان1936،ص93.
[95] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد16 ،14 مايس1936،ص153.
[96] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد 23 ، 2تموز1936،ص 215.
[97] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد34 ،17 ايلول1936 ،ص382.
[98] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد20 ،11 حزيران1936،ص193
[99] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد39 ،22 تشرين الاول1936،ص433.
[100] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد45، 3كانون الاول1936،ص552.
[101] فارس الخوري:(1877- 1962)سياسي ورجل قانون سوري ،ولد بدمشق ودرس بمدارسها ،اكمل دراسته الجامعية بتخصص القانون بالجامعة الامريكية ببيروت ،تدرج بالمناصب الادارية والسياسية ،يعتبر المؤسس لكلية الحقوق بجامعة دمشق ،انظم للكتلة الوطنية المعارضة للانتداب الفرنسي ،انتخب نائباً عن دمشق لاكثر من مرة وبدورات انتخابية مختلفة ،تمكن من الوصول لمنصب رئيس المجلس النيابي، تولى وزارات عديدة كالمالية والداخلية والمعارف ،شكل حكومات عديدة ،له مؤلفات عديدة في مجال القانون ،للمزيد من المعلومات ينظر: جورج فارس ،المصدر السابق،ص187.
[102] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد19 ،12نيسان1945،ص504.
[103] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد20 ، 19نيسان1945،ص538.
[104] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد23 ، 17 أيار 1945،ص654.
[105] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد24، 26 نيسان1945،ص671.
[106] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد24، 26 نيسان1945،ص272.
[107] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد30 ، 5تموز1945،ص845.
[108] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد36 ،9أب1945،ص 957.
[109] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد37، 18 أب1945،ص988.
[110] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد39، 30أب1945،ص1033.
[111] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد20 ، 19نيسان1945،ص559.
[112] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد28، 21حزيران1945، 786.
[113] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد28 ، 21 حزيران1945، ص793.
[114] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد55، 31كانون الاول1946،ص1865.
[115] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد19 ، 1 أيار1947،ص815.
[116] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد19 ، 1 أيار1947،ص837.
[117] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد21، 15 أيار 1947،ص909.

[118]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد22، 22أيار1947،ص942.
[119]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد22، 22أيار1947،ص943.
[120]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد24، 29أيار1947،ص961.
[121]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد26، 5حزيران1947،ص1006.
[122]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد26، 5حزيران1947،ص1047.
[123]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد26، 5حزيران1947،ص1047.
[124]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد27، 12 حزيران 1947.،ص1073
[125]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد27، 12 حزيران 1947،ص1073
[126]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد29، 26 حزيران 1947 ،ص1180.
[127]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد23، 28 أيار1947،ص954.
[128]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد23، 28 أيار1947،ص954.
[129]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد19، ا أيار1947،ص815.
[130]مازن يوسف صباغ، سجل الحكومات والوزارات السورية 1918-2010 ،المصدر السابق ،ص460.
[131] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد1 ،8كانون الثاني1948،ص7.
[132] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد1 ،8كانون الثاني1948،ص8.
[133] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد3 ، 22كانون الثاني 1948،ص155.
[134] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد17، 22نيسان1948،ص900.
[135] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد1 ،8كانون الثاني1948،ص26.
[136] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد4، 29 كانون الثاني 1948،ص 225.
[137] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد6 ،12شباط1948،ص366.
[138] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد10 ،11أذار1948،ص556.
[139] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد10 ،11أذار1948،ص556.
[140] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد10 ،11أذار1948،ص556.
[141]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد10 ،11أذار1948،ص623.
[142]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد16، 15نيسان1948،ص 855.
[143] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد18 ، 29نيسان1948،ص 946.
[144] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد18 ، 29نيسان1948،ص 946.
[145] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد19 ،8 ايار1948،ص989.
[146] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد20 ،10 ايار1948،ص1015.
[147] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد24 ،27أيار1948،ص1133.
[148] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد26 ،10 حزيران1948،ص1224.
[149] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد30 ، 8تموز1948، ص1406.
[150] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد1، 8كانون الثاني 1948،ص 8.
[151] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد16، 15نيسان1948،ص868.
[152] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد2 ، 15كانون الثاني1948،ص 74.
[153] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد3، 22كانون الثاني 1948،ص188.
[154] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد4، 29كانون الثاني1948،ص225.
[155] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد11، 18 أذار1948،ص706.
[156] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد14 ، 5نيسان1948،ص 795.
[157] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد14 ، 5نيسان1948،ص796.
[158] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد15، 8نيسان1948،ص826.
[159] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد15، 8نيسان1948،ص828.
[160] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد15، 8نيسان1948،ص829.
[161] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد15، 8نيسان1948،ص830.
[162] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد12، 25أذار1948،ص731.
[163] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد26، 10 حزيران1948،ص1257.
[164] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد2 ،15كانون الثاني 1948،ص36.
[165] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد7، 19شباط1948، ص374.
[166] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد15 ،8نيسان1948،ص 807.
[167] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد29،18نيسان1948،ص927.
[168] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد32، 22تموز1948،ص1463.
[169] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد10 ،11 اذار1948،ص 623.
[170] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد18، 29نيسان1948،ص973.
[171] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد10 ، 11أذار 1948،ص575.
[172] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد10 ، 11أذار 1948،ص 623.
[173] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد2، 15 كانون الثاني 1948،ص 73.

[174] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد11 ،18أذار 1948،ص682.
[175] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد3 ، 21كانون الثاني1948،ص 155.
[176]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد10 ، 11أذار 1948،ص623.
[177]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد13 ، 1نيسان1948،ص 764.
[178] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد18 ،29نيسان1948 ،ص 944.
[179] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد21 ، 13 أيار 1948 ،ص 1029.
[180] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد4، 29 كانون الثاني1948،ص 190.
[181] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد1، 8كانون الثاني1948،ص22.
[182] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد3، 21كانون الثاني1948،ص 156.
[183] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد3، 21كانون الثاني1948،ص 156.
[184] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد10 ، 11أذار1948،ص574.
[185] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد12، 25 أذار1948،ص 729.
[186] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد24، 27 ايار1948،ص 1134.
[187] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد30 ، 8تموز1948،ص1409.
[188] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد30 ، 8تموز1948،ص1420
[189] سعاد اسعد جمعة وحسن ظاظا ،المصدر السابق،ص137.
[190]شكري القوتلي(1891-1967)سياسي ورئيس الجمهورية السورية ،ولد بدمشق ،درس علومه الاولية بها واكمل دراسته الجامعية باسطنبول بتخصص العلوم السياسية ،تدرج بالمناصب السياسية والادارية ،اصبح نائباً عن دمشق في مجلس النواب السوري عام1936،1943 ،احد ابرز قادة الكتلة الوطنية ،تولى منصب وزير للدفاع والمالية عام1936،انتخب في 17أب 1943 لمنصب رئاسة الجمهورية للمرة الاولى ،وفي 18نيسان 1948انتخب مرة ثانية بعد تعديل الدستور السوري ،كان من اشد المعارضين لسياسة فرنسا الانتدابية في سورية ،للمزيد من المعلومات ينظر :يوسف جبران غيث، شكري القوتلي ودوره السياسي 1891-1958،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد كلية الاداب ،1998،ص21.
[191]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد 27، 24حزيران 1954،ص3192؛ جوردون هاء توري ،السياسة السورية والعسكريون 1945-1958، ترجمة محمود فلاحه ، دار الجماهير ،دمشق،1969،ص266؛ عدنان منافيجي وسليمان المدني، هؤلاء حكموا سورية،ط6،دار الانوار ،دمشق،2014،ص76؛نجاح محمد ،الحركة القومية العربية في سورية من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية 1948-1967،ج1،،دار البعث،دمشق،1987،ص311.
[192]ضمت الحكومة الجديدة كل من :- سعيد الغزي لرئاسة الحكومة ولوزارة الدفاع وعزت الصقال لوزارة الخارجية والمالية واسعد الكوراني لوزارة العدل والاقتصاد الوطني ونهاد القاسم لوزارة المعارف والزراعة واسماعيل قولي لوزارة الداخلية ونبيه الغزي لوزارة الاشغال العامة والمواصلات ولوزارة الصحة والاسعاف العام ،واستمرت اربعة اشهر وعشرة ايام ،للمزيد من المعلومات ينظر:- مازن يوسف صباغ، سجل الحكومات والوزارات السورية 1918-2010 ،المصدر السابق ،ص193.
[193] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد 27، 24حزيران 1954،ص3193 .
[194]نجاح محمد ،المصدر السابق ،ص312.
[195] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،العدد33، 19تموز 1954،ص3659.
[196]باترك سيل ،الصراع على سورية دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945-1958،ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة،ط8،مكتبة دار طلاس ،دمشق،2010،ص228؛ نجاح محمد ،المصدر السابق ،ص312.
[197]نجاح محمد ،المصدر السابق ،ص312.
[198] باترك سيل ،المصدر السابق ،ص229؛ نجاح محمد ،المصدر السابق ،ص312.
[199]جوردون هاء توري ، المصدر السابق ،ص268 ؛باترك سيل ،المصدر السابق ،ص240.
[200]عدنان منافيجي وسليمان المدني، المصدر السابق ،ص77؛ جوردون هاء توري ، المصدر السابق ،ص271 .
[201]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد 39،5 أب 1954،ص 4027؛حسن الحكيم ،مذكراتي صفحات من تاريخ سورية الحديث1920-1958،ج2،دار الكتاب الجديد،بيروت،1966،ص223.
[202]جوردون هاء توري ،المصد السابق ،ص270؛أمل ميخائيل بشور ،دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر ،دار جروس برس،بيروت،2003،ص284.
[203]جوردون هاء توري ، المصدر السابق ،ص275.
[204] باترك سيل ،المصدر السابق ،ص241 .
[205]حسن الحكيم ،المصدر السابق ،ص223.
[206]محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي السادس ،الدورة العادية الاولى ،الجلسة الثانية،16تشرين الاول 1954،ص16.
[207]محاضر مجلس النواب السوري ،الدور الاشتراعي السادس ،الدورة العادية الاولى ،الجلسة الرابعة، تشرين الثاني 1954ص29.
[208]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد59 ، 30 تشرين الاول1954،ص 5011؛حسن الحكيم ،المصدر السابق ،ص223.
[209] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد32، 15 تموز 1954،ص3479.
[210] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد 44، 2 ايلول 1954،ص 4256.
[211] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد50 ،30 أيلول 1954،ص4565 .
[212] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد50 ،30 أيلول 1954،ص4565 .
[213] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد55 ،21 تشرين الاول 1954،ص4818 .
[214]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد50 ، 30 ايلول 1954 ،ص 4565 .
[215]الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد54 ، 14 تشرين الاول 1954، ص4740.

[216] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد54 ، 14 تشرين الاول 1954، ص4740.
[217] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد44 ، 2 ايلول 1954،ص 4257 .
[218][218] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد48 ، 23 ايلول 1954 ،ص4491.
[219] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد56، 23 تشرين الاول 1954 ،ص 4818.
[220] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد31، 8 تموز 1954،ص 3465.
[221] حسن الحكيم ،المصدر السابق ،ص223.
[222] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد31،، 5 اب 1954 ،ص 4025.
[223] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد44 ، 2 أيلول،1954 ،ص 4255 .
[224] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد50 ،30 ايلول 1954 ،ص 4565.
[225] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد41 ،26 أب 1954،ص 4143.
[226] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد52 ،7تشرين الاول 1954،ص 4646.
[227] عدنان منافيجي وسليمان المدني، المصدر السابق ،ص77.
[228] ضمت الحكومة كل من : سعيد الغزي للرئاسة و للخارجية ومنير العجلاني للعدل و حسن الاطرش وزير دولة وعبد الباقي نظام الدين وزير للأشغال العامة والمواصلات و رشاد برمدا للدفاع الوطني و علي بوظو للاقتصاد الوطني و احمد سليمان الاحمد وزير دولة ورزق الله انطاكي للمالية و مأمون الكزبري للمعارف و اسعد هارون وزير دولة وعبد الحسيب رسلان وزير للداخلية وبدري فاضل عبود للصحة والاسعاف العام ، استمرت 9 أشهر ويوماً واحداً ،للمزيد من المعلومات ينظر :مازن يوسف صباغ، سجل الحكومات والوزارات السورية 1918-2010 ،المصدر السابق،ص203.
[229] سعاد اسعد جمعة وحسن ظاظا ،المصدر السابق ،ص66.
[230] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد29، 21حزيران1956،ص 4113.
[231] نجاح محمد ،المصدر السابق ،ص327.
[232] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد44، 15 ايلول1955،ص5362.
[233] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد44، 15 ايلول1955،ص5362.
[234] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد54 ، 31 تشرين الاول1955،ص6188.
[235] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد55، 10 تشرين الثاني1955،ص 6322.
[236] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد56، 17 تشرين الثاني1955،ص 6446.
[237] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد56، 17تشرين الثاني1955،ص6446.
[238] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد44، 15 ايلول1955،ص 5458.
[239] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد49، 13 تشرين الاول 1955،ص 5793.
[240] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد57 ، 5 تشرين الثاني1955،ص 6583.
[241] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد51، 27تشرين الاول1955،ص 6173.
[242] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد54، 7 تشرين الثاني 1955،ص 6317.
[243] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد58 ، 1كانون الاول1955،ص6911.
[244] عدنان منافيجي وسليمان المدني، المصدر السابق ،ص83.
[245] المصدر نفسه ،ص83.
[246] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد59، 6كانون الاول1959،ص6921.
[247] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد1 ، 5 كانون الثاني 1956،ص78.
[248] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد1، 5كانون الثاني1956،ص78.
[249] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد1، 5كانون الثاني1956،ص78.
[250] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد2، 12كانون الثاني1956،ص267.
[251] عدنان منافيجي وسليمان المدني، المصدر السابق ،ص83.
[252] حسن الحكيم ،المصدر السابق ،ص227.
[253] جوردون هاء توري ،المصدر السابق ،ص321
[254] المصدر نفسه ،ص322.
[255] الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ،العدد26، 31 أيار1956،ص 3668.
[256] نجاح محمد ،المصدر السابق ،ص327.